البنوك التجارية المحلية وتمويل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل

فريق البحث

لؤي هاني عبد المحسن محمد صبحي العلي

إشراف

أ . محمد حسونة

جامعة بوليتكنك فلسطين

كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات

حزيران 2000

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الذين لا يغيبون ولو للحظة عنا

إلى الذين سهروا الليالي من أجل سعادتنا

إلى نهر الحنان أمي وأبي

إلى محبوبتي ...

إلى مربي الأجيال ورمز المعرفة والعلم

إلى الأستاذ الفاضل محمد حسونة

إلى الهيئة التدريسية في بولتكنك فلسطين

إلى اخوتنا وأصدقائنا

إلى البنوك المحلية في مدينة الخليل

إلى رواد بوليتكنك فلسطين

وضعنا بين أيديكم هذا العمل المتواضع

اخوتكم: محمد صبحي العلي

لؤي هاني

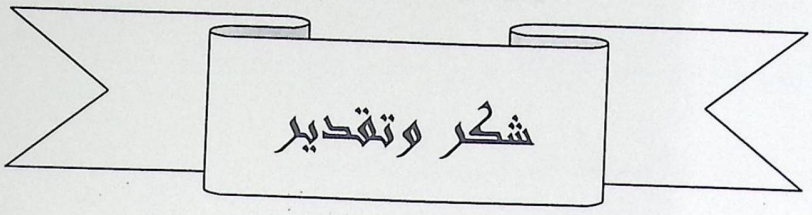

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ محمد حسونة والأستاذ غسان شاهين لما قدموه لنا من نصح وإرشاد طيلة فترة إعداد هذا البحث منذ لحظة اختيار العنوان حتى وضع التوصيات.

كذلك نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات على الجهد والعطاء المستمر للطلاب، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الصديق بلال صبح على جهوده، كذلك إلى البنوك المحلية العاملة في مدينة الخليل والقائمين على برامج إقراض المشاريع الصغيرة على ما منحوه من وقتهم الثمين لنا لإنجاز هذا البحث،كما نتقدم بجزيل الشكر إلى مركز بيسان للأبحاث لما قدموه لنا من معلومات.

فريق البحث

فهرس المحتويات

الموضوع | الصفحة

الإهداء I

الشكر والتقدير II

فهرس المحتويات III

فهرس الجداول VI

فهرس الأشكال VIII

الفصل الأول "المقدمة"

١-١ تمهيد ١

١-٢ مشكلة البحث ٣

١-٣ الهدف من إجراء البحث ٣

١-٤ أهمية البحث ٤

١-٥ فرضيات البحث ٤

١-٦ أبعاد البحث ومحدداته ٥

١-٧ الهيكل التنظيمي لمحتويات البحث ٥

١-٨ تعريف المصطلحات ٦

الفصل الثاني "المشاريع الصغيرة ومصادر تمويلها "

٢-١ مفهوم المشاريع الصغيرة ٨

٢-٢ صفات وميزات المشاريع الصغيرة ٩

٢-٣ الخدمات التي تقدمها للمجتمع ٩

٢-٤ مصادر تمويل المشاريع الصغيرة ١١

٢-٤-١ تمويل الأسهم (Equity Financing)..... ١١

٢-٤-٢ تمويل الدين (Debt Financing) ١١

٢-٥ استعراض للدراسات والأبحاث السابقة ١٢

الفصل الثالث "منهجية البحث وتفريغ النتائج وتحليلها"

٣-١ منهجية البحث ١٨

٣-٢ مجتمع البحث ١٨

٣-٣ عينة البحث ١٨

٣-٤ أدوات البحث ١٩

٤-٤ تفريغ النتائج وتحليلها ٢٠

الفصل الرابع

"نظم المعلومات ودورها في تفعيل تمويل البنوك للمشاريع الصغيرة"

٤-١ تمهيد ٣٩

٤-٢ مدخل لتعريف نظم المعلومات ٤٠

٤-٣ تعريف نظم المعلومات (Information System) ٤١

٤-٤ مفهوم نظم المعلومات ٤٢

٤-٤-١ النظرة التقنية لنظم المعلومات (Technical Perspective on IS) ٤٢

٤-٤-٢ النظرة الإدارية لنظم المعلومات (Business Perspective on IS)..... ٤٤

٤-٥ عمل نظم المعلومات (وظائفه الرئيسية) ٤٥

٤-٦ أسباب الحاجة إلى تطوير نظم المعلومات ٤٥

٤-٦-١ عدم الصلاحية ٤٥

٤-٦-٢ البيئة الاقتصادية ٤٦

٤-٦-٣ الاختراعات والابتكارات العلمية والتكنولوجية ٤٦

٤-٦-٤ تخطيط المنظمة ٤٦

٤-٦-٥ المنافسة ٤٧

٤-٦-٦ متطلبات السوق ٤٧

٤-٦-٧ الاعتبارات القانونية ٤٨

٤-٧ فوائد نظم المعلومات ٤٨

٤-٨ دور نظم المعلومات في تفعيل تمويل البنوك للمشاريع الصغيرة ٤٩

الفصل الخامس "الاستنتاجات والتوصيات"

الاستنتاجات ٥٢

التوصيات ٥٤

قائمة المصادر والمراجع ٥٥

قائمة الملاحق ٥٧

فهرس الجداول

رقم الجدول ومضمونه	الصفحة
١-١ البنوك التجارية الموجودة في مدينة الخليل	٢٠
١-٢ المجيبين على الاستبانة حسب الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية	٢١
٢-١ حجم تعامل البنوك التجارية مع المشاريع من حيث نوعها	٢٣
٢-٢ حجم تعامل البنوك مع المشاريع من حيث القطاع الذي تعمل فيه	٢٤
٢-٣ حجم تعامل البنوك مع المشاريع من حيث عمرها الزمني	٢٥
٣-١ نوع التسهيلات التي تقدمها البنوك	٢٦
٣-٢ الإجراءات التي تطلبها البنوك لمنح القروض للمشاريع الصغيرة	٢٧
٣-٣ الضمانات التي تطلبها أو تقبل بها البنوك التجارية المحلية	٢٧
٣-٤ مدى تأثير وجود جدوى اقتصادية على منح القرض	٢٨
٣-٥ نوع القروض التي تمنحها البنوك التجارية المحلية للمشاريع الصغيرة	٢٩
٣-٦ نوع القروض التي تطلبها المشاريع الصغيرة	٢٩
٤-١ حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك والإجراءات التي تطلبها ومدى إقبال المشاريع الصغيرة	٣٠
٥-١ نسبة المشاريع التي تمولها البنوك من جملة المشاريع التي تتقدم بطلبات الحصول على قرض تمويلي	٣٢
٥-٢ نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية على القروض بالعملات المختلفة	٣٣
٥-٣ فترات سداد القروض التي تمنحها البنوك التجارية المحلية	٣٤
٥-٤ قيمة القروض التي تمنحها البنوك المحلية للمشاريع الصغيرة	٣٥
٦-١ الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنوك المحلية	٣٦

٦-٢ أثر الدين والعادات والتقاليد على إقبال المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل للتقدم بطلب قروض ٣٧

٦-٣ عدد البنوك التي لديها دائرة نظم معلومات ٣٧

٦-٤ مدى تأثير دائرة نظم المعلومات في قرار التمويل ٣٨

فهرس الأشكال

رقم الشكل ومضمونه	الصفحة
٢-١ الطرق الشائعة لمصادر التمويل	١٧
٤-١ توضيح مفهوم النظام	٤١
٤-٢ نظم المعلومات في المنظمة وارتباطها بالبيئة المحيطة بها	٤٣
٤-٣ نظم المعلومات وعلاقتها ببيئة العمل	٤٤

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الأول

١-١ تمهيد

١-٢ مشكلة البحث

١-٣ الهدف من إجراء البحث

١-٤ أهمية البحث

١-٥ فرضيات البحث

١-٦ محددات البحث

١-٧ الهيكل التنظيمي لمحتويات البحث

١-٨ تعريف المصطلحات

الفصل الأول

المقدمة

١-١ تمهيد

تميز الاقتصاد الفلسطيني بعد العام ١٩٤٨ بكونه زراعياً بصورة أساسية، مع تطور متسارع لبعض المتاجر الصغيرة و الصناعات الخفيفة، مثل السجائر والزجاج والجلود. وأدى تسلط الصهيونية على زمام الأمور في البلاد، إلى تدمير الصناعة والتجارة الفلسطينية الناشئة تدميراً تاماً تقريباً، وتضييق سبل الزراعة والعمل، مما سبب تدمير البنية الاقتصادية الفلسطينية. وتحولت العديد من الأيدي العاملة الفلسطينية للعمل في المؤسسات الإسرائيلية .

امتدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي حتى بعد العام ١٩٦٧ للسيطرة كلياً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أدت السياسات الإسرائيلية إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فقامت بإغلاق المصارف العربية العاملة في المناطق الفلسطينية وفرض الضرائب والرسوم الباهظة . فتم عزل الاقتصاد الفلسطيني عن بقية العالم ولم يكن له منافذ دولية إلا من خلال الاقتصاد الإسرائيلي . كما أدت هذه السياسات إلى تدهور أداء القطاعات الإنتاجية (الصناعة و الزراعة) و نمو قطاع الخدمات و تزايد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلي في توفير فرص العمل للآلاف من الفلسطينيين الذين لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني توفير عمل لهم.

وأزداد تفاقم الوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل خاص منذ العام ١٩٨٨ (انطلاق الانتفاضة) وذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية المضادة لأعمال الانتفاضة، و استمرت إسرائيل في سياساتها الهادفة إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني ، والتي أدت إلى تدهور مستويات المعيشة الفلسطينية، فانخفض دخل الفرد في الضفة بأكثر من ٣٥% ، ومن جهة أخرى ارتفعت البطالة إلى مستويات قياسية اقتربت من ٣٠%، بل ووصلت إلى أكثر من ٥٠% خلال فترات الإغلاق، وبالتالي انتشر الفقر في هذه الفترة فوصلت نسبته إلى أكثر من ٢٠%[١].

[١] دكتور عمر عبد الرازق. بحث بعنوان "المشاريع المنزلية في شمال الضفة الغربية" مركز تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة (مركز بيسان للبحوث والإنماء). ١٩٩٩ .

وقد كان من آثار التدهور الاقتصادي -و كل ما سبق ذكره- أن قام العديد من الأشخاص بمحاولات لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة ،الأمر الذي شجع على ظهور المشاريع الصغيرة بصورة مكثفة، لسهولة تشكيلها، وعدم الحاجة إلى تسجيلها رسمياً هروباً من تعقيد السياسات الإسرائيلية (في ظل الاحتلال) ولأنها تحتاج إلى رأس مال صغير نسبياً وإلى غير ذلك من الميزات التي سيتم التطرق لها في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

بعد تسلّم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور، بدأت بإجراءات لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني -بالرغم من استمرار إسرائيل في سياساتها الهادفة إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني- وإكساب هذا الاقتصاد صفته وهويته الفلسطينية،حيث قامت بتشجيع الاستثمار، وسن القوانين التي تسهل عمليات التبادل التجاري، ومنح العديد من التراخيص لإنشاء المشاريع، بالإضافة إلى السماح للبنوك العربية والأجنبية أن تمارس نشاطها في الأراضي الفلسطينية، لخدمة مصالح الشعب الفلسطيني من رجال أعمال وتجار وموظفين...الخ.

بالرغم من أهمية المشاريع الكبيرة في التنمية الاقتصادية إلا أن وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يقل أهمية، إذ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية العظمى من المشاريع في العديد من بلدان العالم،(في اليابان ٩٩% وفي مصر ٨٥% وفي السعودية٦٥%).[٢]

تمثل المشاريع الصغيرة نسبة كبيرة من المشاريع العاملة في فلسطين، وهي من أهم القطاعات التي تسهم في ازدهار الاقتصاد الفلسطيني ونموه وتلعب دوراً كبير فيه من حيث العمالة والإنتاج والدخل القومي. وإذا نظرنا إلى مدينة الخليل -والتي تعتبر من كبرى المدن الفلسطينية المتميزة في الصناعة والتجارة- لوجدنا أن معظم المشاريع فيها هي مشاريع صغيرة. ولتعزيز الدور التنموي لهذه المشاريع لابد من توفير كل ما يلزمها من نواحي تنظيمية وفنية ومالية وتكنولوجية، أي وجود سياسة أو برنامج لمساعدة المشاريع الصغيرة حتى تكون بالمستوى المطلوب.

بالمقابل تنتشر في مدينة الخليل العديد من البنوك التجارية المحلية، التي تعتبر مصدر تمويل للكثير من المشاريع الصغيرة التي تحتاج لمد يد العون والمساعدة لدعمها. لذلك يمكن

---

[٢] دكتور عمرعبد الرزاق. المرجع الاخير.ص١ .

لهذه البنوك المحلية أن تقوم بدور حيوي في تمويل وتدعيم هذه المشـــاريع لتحقيـق التقـدم والازدهار الاقتصادي، وهذا يعتمد على مدى فاعلية برامج القروض التي تطرحها، و كيفيـة توزيعها وتوجيهها للمدخرات التي تُصَب فيها.

١-٢ مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث في محاولة التعرف على مدى فاعلية الدور الذي تقوم به البنـوك التجارية المحلية في تمويل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل. وسيسعى فريق البحث مـن خلال هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ هل يلبي النظام التمويلي القائم، في البنوك التجارية المحلية حاجـات المشـاريع الصغيرة ؟
- ✓ هل تلائم الشروط والسياسات المطروحة في برامج الإقراض من قبـل البنـوك التجارية المحلية المشاريع الصغيرة ؟
- ✓ هل لحجم المشروع تأثير في التعامل مع برامج الإقراض المطروحة مـن قبـل البنوك التجارية ؟
- ✓ هل هدف البنوك من وراء طرح برامج الإقراض ربحي أم تنموي ؟
- ✓ هل للمعتقدات الدينية والعادات والتقاليد، دوراً في العلاقة ما بين البنوك التجاريـة المحلية والقائمين على هذه المشاريع ؟

١-٣ الهدف من إجراء البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- ✓ إعطاء صورة واضحة وحقيقية عن دور البنوك التجارية المحليـة فـي تمويـل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل .
- ✓ تعريف بنظم المعلومات وأهميتها في تفعيل دور البنوك التجاريـة فـي تمويـل المشاريع الصغيرة .
- ✓ تسليط الضوء على طبيعة وواقع العلاقة بين المشاريع الصغيرة والبنوك التجاريـة في مدينة الخليل.

١-٤ أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يشكل محاولة جادة وواقعية للتعرف على العلاقة بين البنوك التجارية المحلية والمشاريع الصغيرة في مدينة الخليل، إضافة إلى التعرف على الأساليب التي تتبعها تلك البنوك في تمويل و تنمية المشاريع الصغيرة، كذلك تمتد أهمية البحث لتشمل الأمور التالية:

- ✓ زيادة الثروة العلمية والمعرفة لدى فريق البحث.
- ✓ مساعدة فريق البحث في إكمال المتطلبات الإجبارية للحصول درجة البكالوريوس في نظم المعلومات.
- ✓ زيادة الثروة المكتبية قي جامعة بوليتكنك فلسطين وخاصة لطلبة نظم المعلومات وإدارة الإعمال المعاصرة.
- ✓ تزويد أصحاب المشاريع الصغيرة والقائمين عليها بمعلومات واضحة عن كل ما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة من قِبل البنوك التجارية المحلية.
- ✓ تُبيِّن الدراسة قيمة الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك التجارية المحلية في تمويل وتنمية المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل.

١-٥ فرضيات البحث

لقد طرح فريق البحث الفرضيات التالية ، من أجل التوصل من خلال البحث إلى قبول أو رفض هذه الفرضيات، وهي :

١. إن النظام التمويلي القائم في البنوك التجارية المحلية لا يلبي حاجات المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل بشكل فعال.
٢. إن سياسات وشروط البنوك التجارية المحلية في منح القروض، لا تتلاءم مع قدرات وإمكانيات المشاريع الصغيرة.
٣. عدم قيام أصحاب المشاريع الصغيرة بتقديم دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم تحول دون حصولهم على التمويل.
٤. إن أهداف برامج الإقراض المطروحة من قِبل البنوك التجارية المحلية هي أهداف ليست ربحية.

١-٤ أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يشكل محاولة جادة وواقعية للتعرف على العلاقة بين البنوك التجارية المحلية والمشاريع الصغيرة في مدينة الخليل، إضافة إلى التعرف على الأساليب التي تتبعها تلك البنوك في تمويل و تنمية المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل.

البحث لتشمل الأمور التالية:

- ✓ زيادة الثروة العلمية والمعرفة لدى فريق البحث.
- ✓ مساعدة فريق البحث في إكمال متطلبات البحث فإنها تتلخص فيما يلي:-
- ✓ زيادة الثروة المكتبية في نظم المعلومات.
- ✓ عدم توفر الدراسات السابقة التي تتعلق في صلب الموضوع.
- ✓ تكلفة المشروع.
- ✓ عدم تعاون بعض البنوك المحلية في مدينة الخليل بالشكل المطلوب.

١-٧ الهيكل التنظيمي لمحتويات البحث

بالإضافة إلى هذا الفصل التمهيدي، يتكون البحث من أربعة فصول، وهي:

الفصل الثاني/ المشاريع الصغيرة ومصادر تمويلها:

يحوي هذا الفصل، مفهوم المشاريع الصغيرة، الصفات والميزات التنافسية للمشاريع الصغيرة، المجازف، الخدمات التي تقدمها المشاريع الصغيرة، مصادر تمويلها، واستعراض للدراسات السابقة.

الفصل الثالث/ منهجية البحث وتفريغ النتائج وتحليلها:

ويشتمل على، منهجية البحث، مجتمع البحث، عينة البحث، أدوات البحث،وتفريغ و تحليل النتائج.

الفصل الرابع/نظم المعلومات ودورها في تفعيل تمويل البنوك للمشاريع الصغيرة:

ويشتمل على، تعريف بنظم المعلومات، أسباب وجودها، ميزاتها وخصائصها ودورها في تسهيل عملية التمويل.

الفصل الخامس/ الاستنتاجات والتوصيات:

يحتوي هذا الفصل على الاستنتاجات، والتوصيات التي يرى فريق البحث ضرورة الأخذ بها لتفعيل دور البنوك التجارية المحلية في مدينة الخليل.

١-٨ تعريف المصطلحات

لقد قام فريق البحث بتعريف بعض المصطلحات، وذلك من أجل تمكين القارئ من فهم واستيعاب فحوى هذا البحث:

- ✓ **البنك**[٣]: هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط بين الودائع التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن الأموال اللازمة، عن طرق الإقراض والتسهيلات الائتمانية.
- ✓ **البنوك التجارية المحلية**: هي البنوك التجارية العاملة في مدينة الخليل، سواء كانت فلسطينية أو غير فلسطينية.
- ✓ **مدينة الخليل**[٤]: هي مدينة فلسطينية، جنوب الضفة الغربية،ة وهي من أهم المدن الفلسطينية التي تلعب دورا هاما في نمو الاقتصاد الفلسطيني ويعود ذلك إلى تميز هذه المدينة محليا بوجود بعض الصناعات التي تنحصر في هذه المدينة دون غيرها مثل صناعة الأحذية،كما إن نسبة كبيرة من أهلها يعملون في مجال التجارة (الاستيراد والتصدير).
- ✓ **القروض**[٥]: هي إحدى التسهيلات الائتمانية المباشرة التي يقدمها البنك لعملائه بموجب اتفاق معين والذي يوافق البنك بموجبه على القيام بإقراض أحد العملاء مبلغاً من المال لمدة معينة يسدد خلالها أو في نهايتها إما دفعة واحدة أو على أقساط عدة دفعات مقابل الحصول على فائدة بنسبة معينة.
- ✓ **التسهيلات الائتمانية**[٦]: هي الأموال التي يقدمها البنك لعملائه، بشكل معين وتحت شروط معينة، فهي عملية تسويق لأموال البنك بما يضمن الربحية والسيولة والأمان وذلك ضمن قواعد وحسن نية.
- ✓ **العائد المرضي**[٧]: هو العائد الذي يحققه البنك من القرض، بعد تغطية تكلفة الأموال التي يقرضها، ومصروفاته العمومية والإدارية.

---

[٣] بنك القاهرة عمان- الإدارة العامة. النظام المحاسبي والعمليات المصرفية. مطبعة البنك. ص ١٠ ١٩٨٤.

[٤] نشرة صادرة عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية. الخليل ١٩٩٧.

[٥] بنك القاهرة عمان مقابلة مع مسؤول، مارس ٢٠٠٠ .

[٦] بنك القاهرة عمان- الإدارة العامة. النظام المحاسبي والعمليات المصرفية. مطبعة البنك. ص ١٠ ١٩٨٤.

[٧] بنك القاهرة عمان مقابلة مع مسؤول، مارس ٢٠٠٠ .

✓ **المجازف أو المنظم**[٨]: (صاحب المشروع الصغير) وهو الشخص الذي يأخذ بزمام المبادرة لمشروع معين، ويقوم بتنظيم عناصر الإنتاج فيه؛ لتكون أكثر عملية، وهو يتقبل المخاطرة .

الفصل الثاني

المشاريع الصغيرة ومصادر تمويلها

[٨] Charles R. Kuehl and Peggy A. Lambing, Small Business -Planning and Management .The Dryden Press Horcourt brace college ١٩٩٤. Page ١٦١.

الفصل الثاني

المشاريع الصغيرة ومصادر تمويلها

الفصل الثاني

٢-١ مفهوم المشاريع الصغيرة

٢-٢ صفات وميزات المشاريع الصغيرة

٢-٣ الخدمات التي تقدمها للمجتمع

٢-٤ مصادر تمويل المشاريع الصغيرة

٢-٤-١ تمويل الأسهم (Equity Financing)

٢-٤-٢ تمويل الدين (Debt Financing)

٢-٥ استعراض للدراسات والأبحاث السابقة

الفصل الثاني

المشاريع الصغيرة ومصادر تمويلها

٢-١ مفهوم المشروع الصغير

لا يوجد هناك تعريف موحد للمشاريع الصغيرة ، بل إن كل دولة تحدد تعريفا حسب ظروفها وإمكانياتها ومراحل التقدم الصناعي والتكنولوجي فيها. فما هو كبير في دولة حديثة العهد قد يكون صغيراً في دولة متقدمة، وكذلك يختلف تعريف المشاريع الصغيرة من نشاط إلى آخر، فمثلاً المشاريع الصغيرة في الصناعة ليست صغيرة في الزراعة .

غالباً ما يُعرّف المشروع الصغير من خلال مقاييس كميّة للحجم، مثل راس المال أو قيمة الموجودات أو حجم المبيعات، أو عدد العمال. إلا انه وبسبب الخصائص المتعددة للأنشطة الصناعية ظهرت بعض الإشكاليات في هذه المقاييس، فلو أخذنا عدد العمال كمقياس لتحديد المشاريع الصغيرة لوجدنا أن هذا المقياس يختلف من دولة إلى أخرى اعتماداً على الوضع الاقتصادي لهذه الدولة.

يمكن تعريف المشاريع الصغيرة من خلال الخصائص أو المعايير النوعية لهذه المشاريع، على أنها الأعمال التي يديرها أصحابها بشكل فعال وتحمل الطابع الشخصي بشكل (أي أنها تعتمد على مهارات لدى المالكين) كبير وغالبا ما تكون محلية إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل بها ، لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها وتعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية من أجل نموها.

وقد عرفه البنك الفدرالي الأمريكي بأنه المشروع الذي يكون فيه استقلالية في الإدارة والملكية وحصته السوقية قليلة[١].

وعرفه آخرون بأنه المشروع الذي يمارس نشاطا اقتصاديا، ويكون مملوكا ملكية فردية، ويستخدم رأس مال صغير نسبياً، ويضم عدد محدود من الأيدي العاملة، ويستخدم موارد محلية، وله حصة صغيرة في السوق[٢].

---

[١] Charles R. Kuehl and Peggy A. Lambing . Small Business -Planning and Management. The Dryden Press Horcourt brace college. Third Edition, ١٩٩٤.

أما بالنسبة للمعيار المعتمد في فلسطين هو عدد العمال، وقد عُرِّف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل فيه من ٣-١٠ عمال.

ويُعتبر أصحاب المشاريع الصغيرة (المجازفين أو المنظمين) نواة المجتمع، وذلك لقدرتهم على إتاحة فرصة أكبر لتوظيف رأس المال، فضلاً عن امتصاص البطالة وتحويلها إلى عمالة مُنتجة.

٢-٢ صفات و مُمَيزات المشاريع الصغيرة

دعا الكثيرون إلى الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وتشجيعها وخصوصا في الدول النامية، حيث يعود ذلك إلى إن للمشاريع الصغيرة العديد من الصفات و الميزات، منها:

- ✓ إنها تقوم بدور تكاملي مع المشاريع الكبيرة .
- ✓ معظم المشاريع الصغيرة هي مشاريع عائلية مما يؤدي إلى زيادة الترابط العائلي.
- ✓ يمكن تطويعها و توجيهها طبقاً لاحتياج السوق من السلع والخدمات.
- ✓ تتيح العديد من فرص العمل المختلفة لكافة التخصصات وبمستويات متدرجة من المهارات.
- ✓ تعتمد بنسبة كبيرة على المواد الخام المحلية.
- ✓ انخفاض التكاليف الاستثمارية نسبياً، مما يخلق فرصاً كبيرة أمام قطاع واسع من صغار المستثمرين من المشاركة في النشاط الاقتصادي.
- ✓ تعمل على ظهور الإبداع وروح الابتكار.
- ✓ المساهمة في تطوير الميزان التجاري عن طريق تعويض استيراد العديد من السلع و المساهمة في عمليات التصدير لبعض السلع.

٢-٣ الخدمات التي تقدمها للمجتمع

تلعب المشاريع الصغيرة دورا كبيرا في خدمة المجتمعات، حيث يمكن تلخيص الخدمات التي تقدمها المشاريع الصغيرة للمجتمع بما يلي:

---

[٢] Small Business -Planning and Management, Charles R. Kuehl and Peggy A. Lambing, Third Edition, ١٩٩٤.

✓ **توفير فرص عمل جديدة:** تلعب المشاريع الصغيرة دوراً فعالاً في توفير فرص عمل جديدة للأفراد في المجتمع، وهذا بدوره يقلل من البطالة.

✓ **تقدم منتجات وخدمات جديدة:** تعتبر المشاريع الصغيرة مناخاً ملائماً للإبداع والابتكار والتطوير والتجديد، وذلك لوجود حوافز مادية، فالمشاريع الصغيرة غالباً ما تكون مصدراً لأفكار جديدة، ومنتجات وخدمات مبتكرة، وهناك العديد من المنتجات التي كان للمشاريع الصغيرة الفضل قي اكتشافها وتزويد السوق بها منها على سبيل المثال[٣].

- Cellophane
- Ball-Point Pen
- Penicillin
- Insulin
- Air Conditioning

✓ **توفير احتياجات المشاريع الكبيرة:** توفر المشاريع الصغيرة احتياجات المشاريع الكبيرة من خلال عملها الذي يكمّل أعمال المشاريع الكبيرة، ومن خلال بعض الخبرات التي يحصل عليها عمال المشاريع الكبيرة الذين كانوا يعملون في مشاريع صغيرة.

✓ **تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:** إن من طبيعة المشاريع الصغيرة أنها تعتمد على مالكيها في إدارتها، مما يجعل من هذه المشاريع قاعدة تدريب تتيح لأصحابها الفرصة لاكتساب خبرات جديدة في مجال التكنولوجيا والإدارة من خلال مزاولتهم أعمالهم اليومية التي يسعون من خلالها إلى تميز مشروعاتهم، مما يؤدي إلى نمو خبراتهم وبالتالي نمو مشاريعهم.

✓ **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** غالباً المشاريع الصغيرة تعتمد على مالكيها في الأعمال الإدارية ، مما يؤدي إلى تعامل المستهلكين مع صاحب المشروع مباشرة والذي يسعى إلى نجاح مشروعه على المدى الطويل مما يجعله يسعى إلى كسب رضا المستهلكين من خلال تكوين علاقات وثيقة معهم.

---

[٣] Small Business -Planning and Management, Charles R. Kuehl and Peggy A. Lambing, Third Edition, ١٩٩٤.

٢-٤ مصادر تمويل المشاريع الصغيرة

من أهم الأمور التي يحتاجها أصحاب المشاريع الصغيرة من اجل البدء في مشروعهم أو نموه هو التمويل،حيث يوجد اكثر من وسيلة للحصول على هذا التمويل، وبشكل عام يمكن الحصول على التمويل اللازم للمشروع من مصدرين، هما:

٢-٤-١ تمويل الأسهم (Equity Financing):

يُعرف تمويل الأسهم بأنه التمويل الذي يتضمن الحصول على الأموال اللازمة مقابل نوع من أنواع الملكية.

وفي ظل هذا النوع من التمويل يمكن الحصول على الأموال اللازمة من خلال المصادر التالية :

- ✓ المدخرات الشخصية الذاتية.
- ✓ الشركاء.
- ✓ الأصدقاء والأقارب.
- ✓ أحد أفراد العائلة.
- ✓ عن طريق الأسهم.

ومن أهم ميزات التمويل عن طريق الأسهم، أنه لا يتطلب إعادة دفع أو تسديد خلال فترة محددة، وهذا يؤدي إلى عدم نقص في تدفق الأموال خلال حياة المشروع، مما يساعد المشروع على البقاء والاستمرار،كذلك لا يكون هناك فوائد على المبالغ المستثمرة، وإنما يتم الحصول على الأرباح مقابل تقديم الأموال (الاستثمار).

٢-٤-٢ تمويل الدين (Debt Financing):

يعرف تمويل الدين انه الحصول على الأموال، من خلال القروض ذات الفائدة والتي تتطلب إعادة التسديد بعد فترة محددة، ويجب أن يكون هناك ضمان لعملية الدين من أجل الحصول على المبلغ المطلوب. ومصادر الحصول على هذا الدين هو:

- ✓ **البنوك التجارية (Banks)**:و تعتبر البنوك التجارية من أهم مصادر تمويل الدين للمشاريع الصغيرة.ولأهمية مصدر التمويل هذا قام فريق البحث بهذه الدراسة من

أجل التعرف على حقيقة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية المحلية في تقديم الدعم والمساعدة للمشاريع الصغيرة وتنميتها في مدينة الخليل.

- ✓ بطاقات الائتمان (Credit Card).
- ✓ مستحقات الدائنين (Account Payable).
- ✓ شركات التمويل التجاري (Commercial Finance Companies).
- ✓ الاستئجار (Leasing).

٢-٥ استعراض للدراسات والأبحاث السابقة

في هذا الجزء يتم استعراض موجز للدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بهذا البحث من أجل شرح خلفيته ووضعه في إطاره الصحيح، وبيان ما سيضيفه هذا البحث للموضوع.

بالرغم من قيام فريق البحث بزيارة عدد من الجامعات وبعض المؤسسات ذات العلاقة في فلسطين، إلا أنه لم يكن هناك أبحاث أو دراسات تتعلق بصلب الموضوع الذي حدده فريق البحث، ولكن ساعدت بعض هذه الأبحاث، في إفادة فريق البحث.

✓ في بحثٍ للطالب محمد صومان -من جامعة بيت لحم- بعنوان "المشاريع الصغيرة" أشار الباحث إلى الدوافع التي جعلته يقوم بإجراء هذا البحث،وهذه الدوافع نشأت من خلال دراسته في الجامعة لمساقات تتعلق بالمشاريع الصغيرة وما تعاني من مشاكل بشكل نظري من خلال الكتب فقط، حيث لاحظ أن العديد من المشاريع المختلفة التي تُؤسس سنوياً، ولكن سرعان ما تنتهي حياة هذه المشاريع، كونها تستمر لفترة قصيرة جداً معلنة إفلاسها وفشلها. ورغبة الباحث في دراسة الأسباب التي تؤدي بالمشاريع الجديدة أن تنتهي بهذه السرعة، وذلك من أجل الحصول على معلومات من شأنها المساعدة في حل هذه المشاكل مستقبلاً.

واعتبر الباحث أن المشاريع التي شملها في مجال بحثه، عبارة عن مشاريع تعتبر صغيرة، بمعنى أن رأس مال المشروع يتراوح ما بين (٢٠,٠٠٠-٢٥,٠٠٠) دولار أمريكي.

وقد أشار البحث إلى عدد من المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة، وهي على النحو التالي:

- **مشكلة التصدير للخارج:** حيث تعود هذه المشاكل بشكل أساسي إلى الوضع السياسي، والتضييق الاقتصادي الذي تعيشه المدن الفلسطينية من قِبل السلطات الإسرائيلية.
- **مشاكل تتعلق بالتمويل:** أشار الباحث إلى أن المشاريع الصغيرة، تحتاج إلى مصادر تمويل خارجية، كونها تعتمد بشكل كبير على المصادر الذاتية في عملية التمويل.
- **مشاكل التسويق الداخلي:** حيث أن المنشآت الصغيرة والحرفية تجد صعوبة في إثبات نفسها، وفي القدرة على المنافسة وفي عرض منتجاتها في ظل وجود المنتجات الإسرائيلية المنافسة من حيث الجودة والسعر[٤].

✓ وفي بحث آخر بعنوان "المشاكل التي تواجه الشركات والمشاغل الصغيرة" إعداد الطالبة فريدة إدريس الحرباوي من جامعة بيت لحم، يمكن تلخيص مجمل ما تشير إليه الباحثة في بحثها هو أنها قامت به لمعرفة المشاكل التي تعاني منها المشاغل والمنشآت الصغيرة، وقد استنتجت الباحثة أن المشاكل التي تواجه القطاعات المختلفة، تختلف حسب طبيعة العمل وحجمه، أما بالنسبة للقطاعات التي شملها البحث فهي:

أسنان اصطناعية، ألمنيوم، عمل براويز ومرايا، محلات الحلويات، خشب زيتون وصدف، تصميم وإنتاج الألبسة، خراطة حديد، الحدادة، المطابع، تنجيد، معامل طوب، تجارة عامة، أشغال فنية أخرى.

وقد طرحت الباحثة عدد من التوصيات في نهاية بحثها تتمثل في:

- ضرورة إيجاد فرص توفير القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة، أو الذين يريدون توسيع العمل.
- هناك مشاريع تحتاج إلى عمل دراسات اقتصادية.
- قيام البنوك بتجميع المعلومات الخاصة بالتطور التكنولوجي للصناعات الخفيفة[٥].

✓ و في بحث للدكتور عمر عبد الرزاق بعنوان "المشاريع المنزلية في شمال الضفة" من مركز بيسان للبحوث والإنماء،والذي شملت دراسته قطاع المشاريع المنزلية غير المنظمة (غير الرسمية) في شمال الضفة الغربية،والتي اقتصرت على تقديم صورة مفصلة عن مواصفات المشاريع المنزلية ومشاكلها،أشار الباحث إلى أن هناك حاجة لدراسة تقوم على مسح ميداني لعينة مناسبة لهذه المشاريع، للتعرف على مزاياها ومشاكلها وكيفية مساعدتها

---

[٤] محمد صومان، بحث بعنوان "المشاريع الصغيرة"، جامعة بيت لحم، مُلخص عام للبحث.

على التطور، والتي -كما يرى الباحث- أنها تتشابه مع المشاريع المنظمة الصغيرة في كثير من الخصائص، فيما يتعلق بعدد العاملين ورأس المال والارتباط بالعائلة وغيرها. كما رأى أنها تشترك معها أيضاً بالمشاكل وخصوصاً فيما يتعلق بالتمويل والتسويق وضبط النوعية والإنتاج، ويرى أيضاً أن هذه المشاريع تلعب دوراً مهماً في توليد الدخل الفلسطيني. والتوصية الأساسية التي ركز عليها، تتمثل في ضرورة تسهيل وتطوير هذا القطاع، وتجنيبه أية تكاليف إضافية من ضرائب ورسوم وغير ذلك[٦].

✓ بحثٌ آخر للدكتور باسم المكحول بعنوان "قطاع المشاريع الصغيرة في فلسطين الخصائص والاحتياجات" من مركز بيسان للبحوث والإنماء، يتلخص في أن الدوافع من وراء إجراء هذا البحث هو الدور المتزايد والكبير الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني، والمحاولة الجادة في الحصول على بيانات مفصلة لرصد مشاكل هذا القطاع واحتياجاته المستقبلية.

وفي هذه الدراسة تم تحليل بيانات تخص ١٧٣٧ مشروع صغير في محافظات الشمال وكانت النتائج كما يلي:

تبين أن غالبية المشاريع تم تمويلها ذاتياً(٥٣,٩%). و(١٧,٨%) من المشاريع تم تمويلها من خلال قرض شخصي(قرض من أفراد وليس من مؤسسات). و(١٤,٤%) من مصادر عائلية.

وتبين أن (٤٢%) من المشاريع هي مشاريع صغيرة جداً بحيث لا يزيد رأس مالها عن ١٠٠٠ دينار أردني، و(٣٦%) ينحصر رأس مالها بين ١,٠٠١-٤,٠٠٠ دينار أردني.

وأقترح الباحث العديد من الاقتراحات التي يعتقد أنه ستساعد على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة:

- التدريب في مجال التخطيط المالي: يرى الباحث أن الإدارة المالية تمثل مشكلة للكثير من المشاريع لأن القوة الإدارية والخبرة السابقة لأصحابها تكمن في الإنتاج والتسويق. ومن المهارات المالية الضرورية لإنجاح المشروع هي تحديد الحاجة لرأس المال والقدرة على جمعه، والتنبؤ بالتدفقات النقدية وتوجيهها وتحديد فرص الاستثمار.
- إنشاء مراكز تكنولوجية متطورة لخدمة المشاريع الصغيرة في مجالات: الاستشارات الفنية، ضبط الجودة. الخدمات الاستثمارية تشمل: معلومات فنية وقانونية وإحصائية قد

---

[٥] فريدة إدريس الحرباوي، بحث بعنوان "المشاكل التي تواجه المشاغل والمنشآت الصغيرة"، جامعة بيت لحم، ملخص عام.

[٦] الدكتور عمر عبد الرزاق، بحث بعنوان "المشاريع المنزلية في شمال الضفة الغربية"، مركز بيسان للبحوث والإنماء (مركز تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة).

ترتكز عليها القرارات الإدارية أو معلومات إرشادية لمساعدة صاحب المشروع في الإنجاز الفعال للوظائف الإدارية مثل التسعير والترويج.

- توفير قاعدة معلومات: حيث يتم جمع بيانات عن تقنيات الإنتاج ومصادرها، والمواصفات والمقاييس المقبولة للإنتاج، وأماكن الدعم المالي الفني والقانوني. مصادر المعلومات تشمل: الجمعيات التجارية، مستشارو الإدارة، والمنظمات الأهلية والحكومية.
- إيجاد مؤسسة تمويل تختص بالمشاريع الصغيرة، بحيث توفر لها مصادر التمويل (على أسس تجارية وليس هبات).
- أيجاد إدارة متخصصة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة[٧].

✓ وفي بحث بعنوان "تجربة بنك الأردن في برامج إقراض المشاريع الصغيرة" إعداد الطالب رومل يوسف الدويك، جامعة الخليل. أشار الباحث إلى أهمية المشاريع الصغيرة وما تمثله من نسبة كبيرة من حجم المشاريع العاملة في فلسطين، وأنها بحاجة ماسة إلى التمويل اللازم لعمليات التكوين الرأسمالي، لذلك يرى الباحث أن البنوك يمكن أن تقوم بدور حيوي قي تمويل هذه المشاريع، لتحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تقديم القروض للمستثمرين بشكل عام والمستثمرين الصغار بصفة خاصة.

والدافع الذي جعل الباحث يقوم بهذا البحث هو أن بنك الأردن من أوائل البنوك التي تبنت هذه الفكرة في فلسطين.

ولقد خرج الباحث بالتوصيات التالية:

- على القائمين على برامج الإقراض أن يأخذوا بعين الاعتبار ضرورة منح قروض للمشاريع الزراعية، لما لها من مساهمة إيجابية ودور في ناتج الدخل القومي.
- تخفيض التكاليف والعمولات التي يفرضها برنامج الإقراض على المقترضين أصحاب المشاريع الصغيرة، بما يتلاءم ووضع هذه المنشآت الاقتصادي.
- النظر في شروط منح القرض ليشمل المشاريع التي في بداية نشأتها، وللتأكد من سلامة هذه المشاريع ينبغي أن يقوم البنك بعمل جدوى اقتصادية وليس الاعتماد على التدفق النقدي للمشروع القائم فقط، كذلك ألا يقتصر منح القرض على المشاريع القائمة.
- التركيز على الجانب الإرشادي والتوجيهي، ومحاولة تقديم أفكار ونصائح إدارية لأصحاب المشاريع الصغيرة.

---

[٧] الدكتور باسم المكحول، بحث بعنوان "المشاريع الصغيرة في شمال فلسطين الخصائص والاحتياجات"، مركز بيسان للبحوث والإنماء (مركز تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة).

•تطوير برامج الإقراض لتشمل عقد دورات ومناقشات مع أصحاب المشاريع الصغيرة، ومحاولة حل جزء من المشاكل التي تواجههم مثل عمليات التسويق الداخلي والتصدير للخارج.

✓ في كتاب (Small Business- Planning And Management) للمؤلفين (Charles R. Kuehl & Peggy A. Lambing)، الطبعة الثالثة ١٩٩٤ ، حدد الكاتب مفهومه للمشاريع الصغيرة بناءاً على أمور تتعلق (بعدد العمال والموظفين، ورأس المال العامل وكمية المبيعات والمشتريات للمشروع)، وأضاف أن هذه الأمور تختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى.

كما صنف الكاتب أنواع المشاريع الصغيرة المختلفة إلى ثلاث أنواع وهي:

- منشآت خدماتية: مثل الخدمات السياحية كالفنادق والمطاعم، وشركات التأمين.
- منشآت صناعية: مثل صناعة الأغذية، وصناعة الأحذية.
- منشآت تجارية: مثل تجارة الجملة والمفرق.

وقد أشار إلى أن الاقتصاد قائم حالياً على شبكة المشاريع الصغيرة، وأضاف أن الشركات الصغيرة تتميز بصفات جيدة مثل سرعة التطور طالما توفرت مصادر التمويل، والمرونة والاستقرار، والقدرة على التأقلم بسرعة خاصة وأن البيئة تمتاز بعدم الاستقرار.

كذلك أشار الكاتب إلى أن المشاريع الصغيرة تساهم في أمور هامة تخدم المجتمع مثل القدرة على توفير فرص عمل، حيث أن المشاريع الصغيرة تعتمد على الأيدي العاملة بينما المشاريع الكبيرة تعتمد على الآلات، وبالتالي فإن المشاريع الصغيرة تستوجب العناية والاهتمام، والدعم المادي والمعنوي، حيث يشير الكاتب أن صاحب المشروع المبتدئ، يحتاج إلى دعم من الأصدقاء والأهل، وأن الدعم النفسي مهم جداً له.

أما فيما يتعلق بالدعم المادي، يضيف الكاتب أن كثير من أصحاب المشاريع الصغيرة بدءوا مشاريعهم الخاصة اعتماداً على مدخراتهم الشخصية، كذلك يأتي التوسع في العمل عن طريق الاقتراض من البنوك أو مؤسسات الإقراض، أو من الأموال الخاصة بصاحب المشروع عن طريق بيع عقارات.

وقد تطرق الكاتب إلى أهم مصادر التمويل بواسطة رسم بياني كما يلي:

الطرق الشائعة لمصادر التمويل المختلفة[٨]:

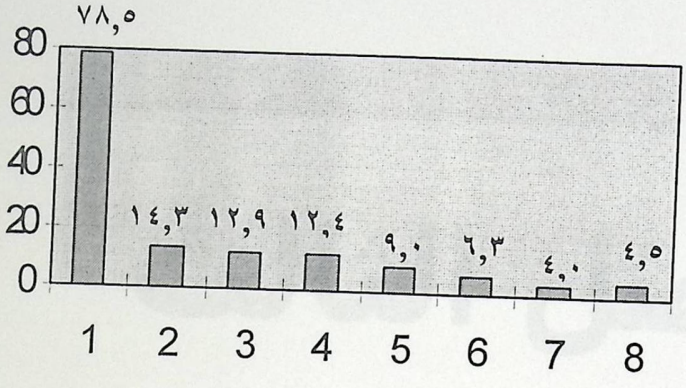

١- التوفيرات الشخصية
٢- الاقتراض من البنوك
٣- أفراد العائلة
٤- الشركاء والعاملين
٥- الأصدقاء
٦- رأس المال من أسهم أخرى
٧- أملاك مرهونة
٨- غير ذلك

شكل (٢-١)

[٨] Small Business -Planning and Management, Charles R. Kuehl and Peggy A. Lambing, Third Edition, ١٩٩٤. Page ١٦١.

الفصل الثالث

منهجية البحث وتفريغ النتائج وتحليلها

الفصل الثالث

٣-١ منهجية البحث

٣-٢ مجتمع البحث

٣-٣ عينة البحث

٣-٤ أدوات البحث

٤-٤ تفريغ النتائج وتحليلها

الفصل الثالث
منهجية البحث وتفريغ النتائج وتحليلها

يتضمن هذا الفصل منهجية البحث التي اتبعها فريق البحث والتي تشتمل على تصميم البحث، ومجتمع البحث، وعينة البحث، وأدوات البحث المستخدمة، وأدوات التحليل الإحصائي التي ستتبع لتحليل استبانة الدراسة، ومن ثم يتضمن البحث تفريغ للنتائج وتحليلها.

٣-١ منهجية البحث

اتبع فريق البحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث أن هناك مجموعة من الحقائق المختلفة التي تحتاج إلى التوضيح، فقد اعتمد فريق البحث على الأسلوب الوصفي والذي يرتكز على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع الدراسة، إضافة إلى اعتماد فريق البحث -في دراسته لموضوع دور البنوك التجارية المحلية في تمويل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل- على الأسلوب التحليلي الذي يعتمد على التحليل الدقيق والواضح للبيانات والمعلومات الموجودة.

٣-٢مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع البنوك التجارية المحلية العاملة في مدينة الخليل، وذلك في الفترة ما بين ٢٠٠٠/٢/٢٥ - ٢٠٠٠/٣/٢٥ ميلادي.

٣-٣ عينة البحث

اشتملت عينة البحث على جميع البنوك التجارية المحلية العاملة في مدينة الخليل وعددها سبعة بنوك تم توزيع سبعة استبانات وتفريغها جميعها، وقد تم اختيارها لمعرفة دورها في تمويل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل.

لقد تم في هذه الدراسة الأخذ بوجهة نظر البنوك التجارية المحلية، أما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة فلم يتم توزيع استبانات عليها وذلك لضيق الوقت المتاح لاتمام هذه الدراسة ولوجود صعوبات تتمثل في عدم إمكانية تحديد المشاريع التي تتعامل مع البنوك التجارية فيما يتعلق بالتمويل والحصول على القروض، هذا إضافة إلى عدم إفصاح البنوك التجارية عن أسماء المشاريع الصغيرة التي تتعامل معها، مما أدى إلى عدم القدرة على

التعرف على تلك المشاريع وبالتالي اقتصار الدراسة على البنوك التجارية المحلية العاملة في مدينة الخليل.

وقد تم طرح توصية في الفصل الخامس (الاستنتاجات والتوصيات)، تحث الباحثين على إكمال هذه الدراسة والأخذ بوجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة للمواءمة بين النتائج والخروج بتوصيات شاملة.

٣-٤ أدوات البحث

استخدم فريق البحث في دراسته الاستبانة بشكل أساسي في جمع المعلومات، إضافة إلى بعض الأدوات -النشرات، والكتب التعريفية الخاصة بالبنوك التجارية المحلية، وبرامج الاقرض التي تطرحها، وبعض المقابلات الشخصية- بحيث تعطي فكرة واضحة عن موضوع البحث.

ولقد احتوت الإستبانة التي وزعت على جميع البنوك التجارية المحلية على ستة أقسام، وهي:

- **القسم الأول:** بيانات عامة.
- **القسم الثاني:** حجم تعامل البنوك مع المشاريع الصغيرة من حيث نوعها، مجال عملها (القطاع الذي تعمل فيه)، وعمرها الزمني.
- **القسم الثالث:** نوع التسهيلات والإرشادات التي يقدمها البنك، والإجراءات والضمانات والكفالات التي يطلبها البنك، ونوع القروض التي تطلبها المشاريع الصغيرة.
- **القسم الرابع:** حجم التسهيلات والإرشادات التي يقدمها البنك، والإجراءات والضمانات والكفالات التي يطلبها البنك، ومدى إقبال المشاريع الصغيرة على البنك للحصول على القروض.
- **القسم الخامس:** نسبة المشاريع التي يمولها البنك من جملة المشاريع التي تتقدم بطلبات للحصول على قرض تمويلي، نسب الفائدة التي يتقاضاها البنك على القروض بالعملات المختلفة، وفترة سداد القرض، وقيمة القروض التي تمنح للمشاريع الصغيرة(معادلة بالدينار الأردني).
- **القسم السادس:** أسئلة عامة متفرقة.

تفريغ النتائج وتحليلها

القسم الأول: بيانات عامة

جدول رقم (١-١)

البنوك التجارية الموجودة في مدينة الخليل

أسم البنك	عدد الفروع	سنة الافتتاح	العنوان	رقم الهاتف
بنك الإسكان للتجارة والاستثمار	١	١٩٩٧	دوار المنارة	٢٢٥٠٠٥٥
بنك القاهرة عمان	٣	١٩٨٧	شارع الشلالة/ شارع واد التفاح	٢٢٢٥٣٥٣
بنك فلسطين المحدود	١	١٩٩٨	شارع السلام	-
البنك العربي	٢	١٩٩٤	شارع السلام / شارع الشلالة	٢٢٢٦٤١٠
البنك الأهلي الأردني	٢	١٩٩٥	شارع السلام / شارع الشلالة	٢٢٢٦٧١٣
بنك الاستثمار الفلسطيني	١	١٩٩٨	دوار المنارة	٢٢٥٢٧٠١
بنك الأردن	١	١٩٩٥	باب الزاوية	٢٢٢٤٣٥٤

يتبين من الجدول رقم (١-١) أن معظم البنوك تم افتتاحها في مدينة الخليل في الفترة ما بين (١٩٩١-١٩٩٨)، حيث أن عملية السلام ومجيء السلطة الوطنية الفلسطينية قد أوجد نوعاً من الاستقرار مما ساعد على وجود سوق لهذه البنوك. كذلك يتبين من نفس الجدول أن معظم تلك البنوك لها فرع واحد، حيث أنها حديثة العهد.

جدول (١-٢)

التوزيع حسب الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية.

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة		
المدير	١	%١٤
نائب المدير	١	%١٤
سكرتير	-	-
مراقب مالي	-	-
موظف/قسم التسهيلات	١	%١٤
محاسب	-	-
مسؤول الإقراض	٤	%٥٨
المجموع	٧	%١٠٠
المؤهل العلمي		
دكتوراه	-	-
ماجستير	١	%١٤
بكالوريوس	٦	%٨٦
دبلوم	-	-
توجيهي	-	-
غيرذلك	-	-
المجموع	٧	%١٠٠
سنوات الخبرة في البنك		
أقل من سنة	-	-
١-٥ سنوات	٣	%٤٢
٦-١٠ سنوات	٢	%٢٩
أكثر من ١٠ سنوات	٢	%٢٩
المجموع	٧	%١٠٠
العمر		
٢٠-٢٥ سنة	١	%١٤
٢٦-٣٠ سنة	٣	%٤٢
٣١-٣٥ سنة	-	-
٣٦-٤٠ سنة	١	%١٤
٤١-٤٥ سنة	١	%١٤
فوق ٤٥ سنة	١	%١٤
المجموع	٧	%١٠٠

الجنس		
ذكر	٦	%٨٦
أنثى	١	%١٤
المجموع	٧	%١٠٠
الحالة الاجتماعية		
متزوج	٦	%٨٦
أعزب	١	%١٤
المجموع	٧	%١٠٠

يتبين من الجدول رقم (١-٢) أن معظم الاستبيانات قد قام بمناقشتها وتعبئتها مسؤولي الإقراض حيث أن ٥٨% من البنوك يوجد لديها مسوؤلي إقراض وهذا يدل على أن معظم البنوك لديها اهتمام ببرامج الإقراض، كما يوضح الجدول أن معظم هؤلاء الموظفين (نسبة ٨٦%) هم من حملة شهادة البكالوريوس، وأن جميعهم لديهم خبرة في هذا المجال لا تقل عن سنة واحدة حيث أن ٤٢% لديهم خبرة في هذا المجال تتراوح ما بين (١-٥ سنوات) و٢٩% لديهم خبرة تتراوح ما بين (٦-١٠) سنوات والذين تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات يشكلون ما نسبته ٢٩%، وفيما يتعلق بأعمار هؤلاء الموظفين يتضح لنا أن المعظم كانت أعمارهم ما بين (٢٦-٣٠). كما ويبين الجدول أن نسبة ٨٦% من الذين أجابوا على الاستبيان هم من الذكور ومتزوجون.

القسم الثاني: حجم تعامل البنوك مع المشاريع من حيث نوعها، مجال عملها (القطاع الذي تعمل فيه)، وعمرها الزمني.

جدول (٢-١)

حجم تعامل البنوك مع المشاريع من حيث نوعها

المشروع / حجم التعامل		مشاريع صغيرة (منشآت فردية)	مشاريع متوسطة (شركات الأشخاص)	مشاريع كبيرة (شركات المساهمة)
كبير جداً	العدد	١	-	-
	النسبة المئوية	%١٣	-	-
كبير	العدد	٤	٤	٢
	النسبة المئوية	%٥٨	%٥٨	%٢٩
متوسط	العدد	٢	٣	٣
	النسبة المئوية	%٢٩	%٤٣	%٤٣
قليل	العدد	-	-	٢
	النسبة المئوية	-	-	%٢٩
قليل جداً (نادر)	العدد	-	-	-
	النسبة المئوية	-	-	-
المجموع	العدد	٧	٧	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢-١) أن أكبر حجم تعامل للبنوك هو مع المشاريع الصغيرة حيث أن ٧١% من البنوك تتعامل معها بشكل كبير أو كبير جداً، ومن ثم تأتي المشاريع المتوسطة والتي تتعامل جميع البنوك المحلية معها بشكل كبير أو متوسط، في حين أن أقل حجم تعامل للبنوك هو مع المشاريع الكبيرة حيث أن ٧٢% من البنوك تتعامل مع المشاريع الكبيرة بشكل متوسط أو قليل.

جدول رقم (٢-٢)

حجم تعامل البنوك مع المشاريع من حيث القطاع الذي تعمل فيه

حجم التعامل / القطاع		التجاري	الخدماتي	الصناعي	الإنشائي	السياحي	الزراعي
كبير جداً	العدد	٢	١	-	-	-	-
	النسبة المئوية	%٢٩	%١٤	-	-	-	-
كبير	العدد	٤	٣	٢	١	-	-
	النسبة المئوية	%٥٧	%٤٣	%٢٩	%١٤	-	-
متوسط	العدد	١	٣	٤	٥	١	-
	النسبة المئوية	%١٤	%٤٣	%٥٧	%٧٢	%١٤	-
قليل	العدد	-	-	١	١	٣	٣
	النسبة المئوية	-	-	%١٤	%١٤	%٤٣	%٤٣
قليل جداً (نادر)	العدد	-	-	-	-	٢	٣
	النسبة المئوية	-	-	-	-	%٢٩	%٤٣
لا يوجد تعامل	العدد	-	-	-	-	١	١
	النسبة المئوية	-	-	-	-	%١٤	%١٤
المجموع	العدد	٧	٧	٧	٧	٧	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

يبين الجدول رقم (٢-٢) أن أكبر حجم تعامل للبنوك هو مع قطاع المشاريع التجارية حيث أن ما نسبته ٨٦% من البنوك تتعامل بشكل كبير أو كبير جداً مع المشاريع التجارية، ومن تأتي المشاريع الخدماتية حيث أن ٥٧% من البنوك تتعامل بشكل كبير أو كبير جداً مع قطاع المشاريع الخدماتية، ويلي ذلك المشاريع الصناعية والإنشائية حيث أن ٨٦% من البنوك تتعامل بشكل كبير أو متوسط مع المشاريع الصناعية والإنشائية، أما فيما يتعلق بالمشاريع السياحية والزراعية فإن تعامل البنوك مع هذه المشاريع قليل أو حتى قليل جداً وذلك لأن التوجه أو الاهتمام بالزراعة قليل إذا ما قورن بالتجارة، أما السياحة فهي مرتبطة بالوضع السياسي للمنطقة.

جدول رقم (٢-٣)

حجم تعامل البنوك مع المشاريع من حيث عمرها الزمني

المشروع / حجم التعامل		المشاريع المراد إقامتها (في طور التأسيس)	مشاريع قائمة عمرها ١-٥ سنوات	مشاريع قائمة عمرها ٦-١٠ سنوات	مشاريع قائمة عمرها ١٠ سنوات فما فوق
كبير جداً	العدد	-	-	١	-
	النسبة المئوية	-	-	%١٤	-
كبير	العدد	١	٥	٣	٤
	النسبة المئوية	%١٤	%٧١	%٤٣	%٥٧
متوسط	العدد	٣	٢	٣	٢
	النسبة المئوية	%٤٣	%٢٩	%٤٣	%٢٩
قليل	العدد	٢	-	-	١
	النسبة المئوية	%٢٩	-	-	%١٤
قليل جداً (نادر)	العدد	١	-	-	-
	النسبة المئوية	%١٤	-	-	-
المجموع	العدد	٧	٧	٧	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة، يوضح الجدول رقم (٢-٣) أن أكبر حجم تعامل للبنوك هو مع المشاريع القائمة وبالأخص مع التي عمرها ٦-١٠ سنوات حيث أن ما نسبته ٥٧% من البنوك تعامل معها بشكل كبير أو كبير جداً، ومن ثم تأتي المشاريع القائمة والتي عمرها ١-٥ سنوات، حيث أن جميع البنوك تتعامل معها بشكل كبير أو متوسط. ويلي ذلك المشاريع القائمة والتي عمرها الزمني ١٠ سنوات فما فوق إذ أن ٥٧% من البنوك تتعامل معها بشكل كبير. أما فيما يخص المشاريع المراد إقامتها (في طور التأسيس) فإن تعامل البنوك التجارية المحلية معها أقل من المشاريع القائمة، وذلك لأنها إمكانية تعرضها للمخاطر أكبر من المشاريع القائمة، حيث أن ١٤% من البنوك تتعامل معها بشكل كبير، و٧٢% من البنوك تتعامل معها بشكل متوسط أو قليل، في حين أن ١٤% من البنوك تتعامل معها بشكل قليل جداً.

جدول رقم (٢-٣)

حجم تعامل البنوك مع المشاريع من حيث عمرها الزمني

المشاريع المراد إقامتها (في طور التأسيس)	مشاريع قائمة عمرها ١-٥ سنوات	مشاريع قائمة عمرها ٦-١٠ سنوات
-	-	١
-	-	-
١	٥	٢
%١٤	%٧١	-
٣	٢	٢
%٤٣	%٢٩	-
٢	-	-
%٢٩	-	-
١	-	-
%١٤	-	-
٧	٧	٥
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

القسم الثالث: نوع التسهيلات والإرشادات التي تقدمها البنوك، والإجراءات والضمانات والكفالات التي تطلبها البنك، ونوع القروض التي تطلبها المشاريع الصغيرة.

جدول رقم (٣-١)

نوع التسهيلات التي تقدمها البنوك

تقدم من البنك / نوع التسهيلات	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
القروض	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
الاعتمادات	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
الكفالات	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
جاري مدين	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
الفيزا	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
المرابحات	٢	%٢٩	٥	%٧١	%١٠٠

يتبين لنا من الجدول رقم (٣-١) أن البنوك الموجودة تقدم جميع أنواع التسهيلات من قروض، واعتمادات، وكفالات، وجاري مدين، وفيزا، ماعدا المرابحات حيث أن نسبة البنوك التي تتعامل بالمرابحات بلغت ٢٩% من البنوك الموجودة، ويتضح لنا من ذلك أن نظام التمويل القائم في البنوك التجارية الموجودة في مدينة الخليل يقدم جميع أنواع التسهيلات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة، وفيما يتعلق بالمرابحات فإنها تقتصر على البنوك التي لديها فروع للمعاملات الإسلامية.

جدول رقم (٣-٢)

الإجراءات التي تطلبها البنوك لمنح القروض للمشاريع الصغيرة

يطلبها البنك / الإجراءات	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
طلب الحصول على قرض	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
الميزانية العمومية	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
تقديم الضمانات والكفاءات	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
شهادة تسجيل	٦	%٨٦	١	%١٤	%١٠٠
زيارة المشروع	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
كل ما ذكر	٤	%٥٧	٣	%٤٣	%١٠٠
غير ذلك	١	%١٤	٦	%٨٦	%١٠٠

يتضح لنا من الجدول (٣-٢) أعلاه أن معظم البنوك تتبع نفس الإجراءات لمنح القروض، وهذه الإجراءات ليست معقدة ،حيث يمكن لأي مشروع صغير أن يوفرها. في حين أن ١٤% من البنوك تطلب إجراءات غير المذكورة في الجدول أعلاه، مثل شهادة عدم إدراج أسم صاحب المشروع (المقترض) على القائمة السوداء.

جدول رقم (٣-٣)

الضمانات التي تطلبها أو تقبل بها البنوك التجارية المحلية

يقبل البنك / نوع الضمان	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
رهونات	٦	%٨٦	١	%١٤	%١٠٠
كفالة شخصية	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
كفالة بنكية	٦	%٨٦	١	%١٤	%١٠٠
ضمانات نقدية	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
السمعة التي يتمتع بها الشخص	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
كمبيالات	٦	%٨٦	١	%١٤	%١٠٠
شيكات	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
كل ما ذكر	٤	%٥٧	٣	%٤٣	%١٠٠

فيما يتعلق بنوع الضمان الذي تقبله البنوك التجارية المحلية، يوضح لنا الجدول رقم (٣-٣) أن الأغلبية العظمى من البنوك تقبل بأي نوع من الضمانات المذكورة دون تحديد، أي أن هناك مرونة في الضمانات المطلوبة من قبل البنوك لمنح القرض مما يزيد من فرصة المشاريع الصغيرة في الحصول على القرض، بينما ٤٣% من البنوك لا تقبل بأي نوع من الضمانات المذكورة، بل تذهب إلى تحديد هذه الضمانات.

جدول رقم (٣-٤)

وجود دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

إن / بشكل	وجود دراسة جدوى اقتصادية تؤثر على منح القرض	
كبير جداً	العدد	٥
	النسبة المئوية	%٧٢
كبير	العدد	١
	النسبة المئوية	%١٤
متوسط	العدد	١
	النسبة المئوية	%١٤
قليل	العدد	-
	النسبة المئوية	-
قليل جداً (نادر)	العدد	-
	النسبة المئوية	-
المجموع	العدد	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠

يتبين لنا من الجدول (٣-٤) أن وجود وتقديم دراسة جدوى اقتصادية تؤثر بشكل كبير جداً في منح البنوك للقروض، حيث أن ما نسبته ٧٢% من البنوك التجارية المحلية أكدت بشكل كبير جداً على ضرورة توفر دراسة جدوى اقتصادية، بينما ١٤% من البنوك لا تهتم بشكل كبير بوجود دراسة جدوى اقتصادية، وبالتالي يتم قبول فرضية **أن عدم قيام أصحاب المشاريع الصغيرة بتقديم دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم تحول دون حصولهم على التمويل .**

جدول رقم (٣-٥)

نوع القروض التي تمنحها البنوك التجارية المحلية للمشاريع الصغيرة

يمنح من قبل البنك / نوع القرض	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
قروض طويلة الأجل	٤	%٥٧	٣	%٤٣	%١٠٠
قروض متوسطة الأجل	٥	%٧١	٢	%٢٩	%١٠٠
قروض قصيرة الأجل	٥	%٧١	٢	%٢٩	%١٠٠
كل ما ذكر	٢	%٢٩	٥	%٧١	%١٠٠

يتبين من الجدول رقم (٣-٥) أن اهتمام غالبية البنوك يتركز على منح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بنفس النسبة، حيث أن ٧١% من البنوك تمنح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، بينما ٥٧% تمنح قروض طويلة الأجل. وهذا يتوافق مع الجدول رقم (٢-١) حيث أن أكبر حجم تعامل للبنوك هو مع المشاريع الصغيرة بشكل كبير أو كبير جداً بنسبة ٧١%، وذلك لأن طبيعة المشاريع الصغيرة لا تتطلب قروض طويلة الأجل.

جدول رقم (٣-٦)

نوع القروض التي تطلبها المشاريع الصغيرة

تطلبها المشاريع الصغيرة / نوع القرض	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
قروض طويلة الأجل	٢	%٢٩	٥	%٧١	%١٠٠
قروض متوسطة الأجل	٥	%٧١	٢	%٢٩	%١٠٠
قروض قصيرة الأجل	٥	%٧١	٢	%٢٩	%١٠٠
كل ما ذكر	٢	%٢٩	٥	%٧١	%١٠٠

يبين لنا الجدول (٣-٦) أن ٧١% من القروض التي يتم التقدم بها للبنوك من قبل المشاريع الصغيرة هي قروض قصيرة أو متوسطة الأجل، في حين أن ٢٩% من القروض التي تطلبها المشاريع الصغيرة هي قروض طويلة الأجل.

يتبين لنا من الجدولين السابقين (٣-٥) و(٣-٦) أن هناك توافق بين أنواع القروض التي تطرحها البنوك، والتي تطلبها المشاريع الصغيرة، وهي في معظمها قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

القسم الرابع: حجم التسهيلات والإرشادات التي تقدمها البنوك، والإجراءات والضمانات والكفالات التي تطلبها البنوك، ومدى إقبال المشاريع الصغيرة على البنوك للحصول على القروض.

جدول رقم (٤-١)

يكون / بشكل		حجم التسهيلات والإرشادات التي تقدمها البنوك	الإجراءات والضمانات والكفالات التي تطلبها البنوك	مدى إقبال المشاريع الصغيرة على البنوك للحصول على القروض
كبير جداً	العدد	٣	١	٢
	النسبة المئوية	%٤٣	%١٤	%٢٩
كبير	العدد	٣	٢	٢
	النسبة المئوية	%٤٣	%٢٩	%٢٩
متوسط	العدد	١	٤	٣
	النسبة المئوية	%١٤	%٥٧	%٤٢
قليل	العدد	-	-	-
	النسبة المئوية	-	-	-
قليل جداً (نادر)	العدد	-	-	-
	النسبة المئوية	-	-	-
المجموع	العدد	٧	٧	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

يتضح لنا من الجدول (٤-١) إن حجم التسهيلات والإرشادات التي تقدمها البنوك للمشاريع الصغيرة لا يستهان به، حيث أن ٨٦% من البنوك تقدم تسهيلات وإرشادات بشكل كبير أو كبير جداً،وهذا يعني أنها متنوعة، وذلك يتوافق مع جدول رقم (٣-١) الذي تبين المعطيات فيه أن الغالبية من البنوك تقدم جميع أنواع التسهيلات.

كذلك يتبين من الجدول (٤-١) أن غالبية البنوك (٥٧% منها) لا تطلب ضمانات وكفالات كبيرة جداً بحيث لا تتناسب مع قدرة أصحاب المشاريع الصغيرة، وهذا يتطابق مع الجدول رقم (٣-٢) والجدول رقم (٣-٣) في أن الأغلبية العظمى من البنوك تقبل بأي نوع من الضمانات بنسبة ٥٧% من البنوك، أي أن هناك مرونة في الضمانات المطلوبة من قبل

البنوك، كما وأن معظم البنوك تتبع نفس الإجراءات لمنح القروض، وهذه الإجراءات ليست معقدة ،حيث يمكن لأي مشروع صغير أن يوفرها.

ويبين الجدول رقم (٤-١) أيضاً، أن مدى إقبال المشاريع الصغيرة على البنوك لطلب القروض يتراوح بين متوسط إلى كبير جداً، حيث أن إقبال المشاريع الصغيرة على البنوك كبير أو كبير جداً بنسبة ٥٨% وذلك لأن سياسات وشروط البنوك تتلاءم مع قدرة المشاريع الصغيرة، في حين أن ٤٢% من البنوك تشير أن إقبال المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل للحصول على القروض هو بشكل متوسط، وذلك يعود إلى الأسباب التالية، والتي تم معرفتها خلال المقابلات التي أجراها فريق البحث مع بعض العاملين في هذا المجال، وتتمثل في الترابط الأسري المتين في مدينة الخليل، مما يساعد صاحب المشروع الصغير على توفير احتياجاته المالية من الأهل والأصدقاء بدلاً من اللجوء للبنوك، كذلك هناك أثراً كبيراً للدين والعادات والتقاليد.

وبهذا يتم رفض فرضية **سياسات وشروط البنوك التجارية المحلية في منح القروض، لا تتلاءم مع قدرات وإمكانيات المشاريع الصغيرة.**

البنوك تتبع نفس الإجراءات لمنح القروض، وهذه الإجراءات ليست

صعب أن يوفرها.

(٤-١) أيضا، أن مدى إقبال المشاريع الصغيرة على البنوك لطلب

كبير جداً، حيث أن إقبال المشاريع الصغيرة على البنـــوك

لأن سياسات وشروط البنوك تتلاءم مع قدرة المشـــاريع

تشير أن إقبال المشاريع الصغيرة في مدينة الخليـــل

الأسباب التالية، والتي تم معرفتـــها

العاملين في هذا المجـــال، وتتمثـــل فـــي

المشروع الصغير على توفـــير

هناك أثرا كبيرا للديـــن

نوع التمويلات					
القروض	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
الاعتمادات	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
الكفالات	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
جاري مدين	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
الغيرا	٧	%١٠٠	-	-	%١٠٠
المرابحات	٢	%٢٩	٥	%٧١	%١٠٠

يتبين لنا من الجدول رقم (٣-١) أن البنوك الموجودة

قروض، واعتمادات، وكفالات، وجاري مدين، وغيرا

التي التعامل بالمرابحات بلغت ٢٩% من البنوك الموجودة

التمويل القائم في البنوك التجارية الموجودة في

تحتاجها المشاريع الصغيرة، وفيما يتعلق بالمرابحات

فروع للمعاملات الإسلامية

القسم الخامس: نسبة المشاريع التي تمولها البنوك من جملة المشاريع التي تتقدم بطلبات للحصول على قرض تمويلي، نسب الفائدة التي يتقاضاها البنك على القروض بالعملات المختلفة، وفترة سداد القرض، وقيمة القروض التي تمنح للمشاريع الصغيرة(معادلة بالدينار الأردني).

جدول رقم (٥-١)

نسبة المشاريع التي تمولها البنوك من جملة المشاريع التي تتقدم بطلبات للحصول على قرض تمويلي

تبلغ / بنسبة	نسبة المشاريع التي تمولها البنوك من جملة المشاريع التي تتقدم بطلبات للحصول على قرض تمويلي	
١-١٥%	العدد	-
	النسبة المئوية	-
١٥-٣٠%	العدد	-
	النسبة المئوية	-
٣٠-٤٥%	العدد	-
	النسبة المئوية	-
٤٥-٦٠%	العدد	٥
	النسبة المئوية	%٧١
٦٠-٧٥%	العدد	١
	النسبة المئوية	%١٤
أكثر من ٧٥%	العدد	١
	النسبة المئوية	%١٤
المجموع	العدد	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠

يتضح لنا من الجدول رقم (٥-١) أن معظم البنوك تمول (٤٥%-٦٠%) من المشاريع المتقدمة لطلب الحصول على قرض وهذا يتوافق مع نتائج الجداول (٣-٢) و(٣-٣) و(٤-١)، حيث أن البنوك تطلب نفس الإجراءات التي يمكن للمشاريع الصغيرة توفيرها، بالإضافة إلى الأغلبية العظمى من البنوك تقبل بأي نوع من الضمانات المذكورة دون تحديد، أي أن هناك مرونة في الضمانات المطلوبة من قبل البنوك لمنح القرض، كذلك الأمر بالنسبة لحجم التسهيلات والإرشادات الكبير الذي تقدمه البنوك للمشاريع الصغيرة.

جدول رقم (٥-٢)

نسب الفائدة التي تتقاضاها البنوك على القروض بالعملات المختلفة

العملة / نسبة الفائدة		بالدينار الأردني	بالدولار الأمريكي	بالشيكل الإسرائيلي
أقل من ٥%	العدد	-	-	-
	النسبة المئوية	-	-	-
٦-١٠%	العدد	٤	٢	-
	النسبة المئوية	٥٨%	٢٩%	-
١١-١٥%	العدد	١	٣	-
	النسبة المئوية	١٤%	٤٣%	-
١٦-٢٠%	العدد	-	-	٣
	النسبة المئوية	-	-	٤٣%
أكثر من ٢٠%	العدد	-	-	-
	النسبة المئوية	-	-	-
لا يمنح	العدد	١	١	٣
	النسبة المئوية	١٤%	١٤%	٤٣%
لا يمكن تحديدها	العدد	١	١	١
	النسبة المئوية	١٤%	١٤%	١٤%
المجموع	العدد	٧	٧	٧
	النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

يبين الجدول رقم (٥-٢) أن هناك تقارب بين نسب الفائدة المطروحة من قبل البنوك على نفس العملة، فبالنسبة للفائدة على الدينار الأردني فإنها كانت الأقل، حيث أن ٥٨% من البنوك، تتراوح الفائدة التي تطرحها على الدينار الأردني ما بين ٦-١٠%، ثم تليها الفائدة على الدولار الأمريكي، حيث أن ٤٢% من البنوك، تتراوح الفائدة التي تطرحها على الدولار الأمريكي ما بين ١١-١٥%. بينما الفائدة على الشيكل الإسرائيلي فإنها الأعلى، إذ أن ٤٣% من البنوك تطرح الفائدة على الشيكل الإسرائيلي ما بين ١٦-٢٠%.

إن انخفاض نسب الفائدة على الدينار الأردني والدولار الأمريكي يعود لثبات أسعارهما، أما سعر الشيكل الإسرائيلي فهو متغير بشكل كبير.

جدول رقم (٥-٣)

فترت سداد القروض التي تمنحها البنوك التجارية المحلية

الفترة الزمنية / قروض		قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل
٦اشهر- سنة	العدد	٤	-	-
	النسبة المئوية	%٥٠	-	-
١-٢سنة	العدد	٣	٢	-
	النسبة المئوية	%٣٨	%٢٤	-
٢-٣ سنة	العدد	١	٣	٢
	النسبة المئوية	%١٢	%٣٨	%٢٩
٣-٤ سنة		-	٣	٢
		-	%٣٨	%٢٩
اكثر من ٤ سنوات	العدد	-	-	٢
	النسبة المئوية	-	-	%٢٩
لا يمنح	العدد	-	-	١
	النسبة المئوية	-	-	%١٣
المجموع	العدد	٨	٨	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تبين المعطيات في الجدول رقم (٥-٣) أنه فيما يتعلق بالقروض قصيرة الأجل فإن معظم البنوك تمنح فترات سداد تتراوح ما بين ٦ أشهر إلى سنتين، حيث أن ٥٠% منها يمنح قروض قصيرة الأجل تتراوح فترات سدادها ما بين ٦ أشهر إلى سنة، و٣٨% من البنوك تمنح فترات سداد تتراوح ما بين ١-٢ سنة.

أما فيما يتعلق بالقروض متوسطة الأجل فإن معظم البنوك تمنح فترات سداد ما بين ٢-٤ سنوات، حيث أن ٣٨% منها تمنح قروض متوسطة الأجل بفترة سداد ما بين ٢-٣ سنة، و٣٨% من البنوك تطرح نفس القروض بفترات سداد ما ٣-٤.

وبخصوص القروض طويلة الأجل، فإن البنوك تمنح فترات سداد تتراوح ما بين سنتين فما فوق، حيث أن ٢٩% من البنوك تطرح هذا النوع بفترات سداد ما بين ٢-٣ سنوات، و٢٩% منها تمنح هذا النوع بفترات سداد ما بين ٣-٤ سنوات. و٢٩% من البنوك تطرح نفس النوع بفترات سداد لأكثر من ٤ سنوات

جدول رقم (٥-٤)

قيمة القروض التي تمنحها البنوك المحلية للمشاريع الصغيرة

القيمة / قروض		قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل
١-٢,٠٠٠ دينار أردني	العدد	٢	-	-
	النسبة المئوية	%٢٥	-	-
٢,٠٠١-٥,٠٠٠ دينار أردني	العدد	٥	١	-
	النسبة المئوية	%٦٣	%١٤	-
٥,٠٠١-١٠,٠٠٠ دينار أردني	العدد	١	٣	-
	النسبة المئوية	%١٢	%٤٣	-
أكثر من ١٠,٠٠٠ دينار أردني	العدد	-	٢	٥
	النسبة المئوية	-	%٢٩	%٧١
لا تمنح	العدد	-	١	٢
	النسبة المئوية	-	%١٤	%٢٩
المجموع	العدد	٨	٧	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

فيما يتعلق بقيمة القروض قصيرة الأجل، يتضح لنا من الجدول رقم (٥-٤)، أن معظم البنوك تمنح قروض بقيمة تصل إلى ٥،٠٠٠ دينار أردني، حيث أن ٦٣% تمنح قروض بقيمة تتراوح ما بين ٢٠٠٠-٥٠٠٠ دينار أردني.

أما فيما يتعلق بالقروض متوسطة الأجل، فإن معظم البنوك (٤٣%) تمنح قروض بقيمة تتراوح ما بين ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ دينار أردني، بينما ٢٩% منها تمنح قروض أكثر من ١٠،٠٠٠ دينار أردني.

وبخصوص القروض طويلة الأجل، فإن معظم البنوك (٧١%) تمنح قروض بقيمة أكثر من ١٠،٠٠٠ دينار أردني.

جدول رقم (٦-٢)

أثر الدين والعادات والتقاليد على إقبال المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل للتقدم بطلب قروض

كبير جداً	العدد	٢
	النسبة المئوية	%٢٩
كبير	العدد	٥
	النسبة المئوية	%٧١
متوسط	العدد	-
	النسبة المئوية	-
قليل	العدد	-
	النسبة المئوية	-
قليل جداً (نادر)	العدد	-
	النسبة المئوية	-
المجموع	العدد	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠

يتبين لنا من الجدول رقم (٦-٢) أن هناك جزم من جميع البنوك بأن للدين وللعادات والتقاليد أثراً سلبياً على إقبال المشاريع الصغيرة للحصول على قرض حيث أوضح ٢٩% من البنوك أن الدين والعادات والتقاليد تؤثر سلبياً بشكل كبير جداً، في حين أشار ٧١% من البنوك أن للدين والعادات والتقاليد تأثيراً سلبياً كبيراً على إقبال أصحاب المشاريع الصغيرة للتقدم بطلب قرض،وهذا يتوافق مع ما أظهره جدول رقم (٤-١) في أن الإقبال متوسط على طلب القروض من البنوك المحلية. وبذلك يتم رفض الفرضية بأنه **لا يوجد هناك تأثير للدين أو العادات والتقاليد في العلاقة ما بين البنوك التجارية المحلية والقائمين على هذه المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل.**

جدول رقم (٦-٣)

وجود دائرة نظم معلومات

نعم		لا		المجموع	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٦	%٨٦	١	%١٤	٧	%١٠٠

يتضح لنا من الجدول رقم (٦-٣) أن نسبة البنوك التي لديها دائرة نظم معلومات هي ٨٦% وهي النسبة العظمى، بينما ١٤% من البنوك لا يوجد لديها دائرة نظم معلومات.

جدول رقم (٦-٤)

إجابة البنك كانت / يكون		نعم، ويرى أن مدى تأثيرها في قرار التمويل بشكل إيجابي يكون	لا، و يرى البنك الحاجة ضرورية لوجود دائرة نظم معلومات بشكل
كبير جداً	العدد	٤	-
	النسبة المئوية	%٥٧	-
كبير	العدد	٢	-
	النسبة المئوية	%٢٩	-
متوسط	العدد	-	١
	النسبة المئوية	-	%١٤
قليل	العدد	-	-
	النسبة المئوية	-	-
قليل جداً (نادر)	العدد	-	-
	النسبة المئوية	-	-
المجموع	العدد	٦	١
	النسبة المئوية	%٨٦	%١٤

يتضح لنا من الجدول رقم (٦-٤) أن جميع البنوك ترى أن وجود دائرة نظم معلومات له أثر إيجابي بشكل كبير جداً في تفعيل عملها وبخاصة في برامج الإقراض، حيث أن ٥٧% من البنوك يرى أن وجود دائرة نظم معلومات مهم بشكل كبير جداً، و٢٩% من البنوك يرى أن وجود دائرة نظم معلومات مهم بشكل كبير،أما بالنسبة للبنوك التي ليس لديها دائرة نظم معلومات، فهي ترى أنها بحاجة لوجودها بشكل متوسط.

يوجد في صفحة ٦٣ (في الملاحق) أشكال توضيحية لنتائج تفريغ الاستبيان

الفصل الرابع

نظم المعلومات ودورها في تفعيل تمويل البنوك للمشاريع الصغيرة

الفصل الرابع

٤-١ تمهيد

٤-٢ مدخل لتعريف نظم المعلومات

٤-٣ تعريف نظم المعلومات (Information System)

٤-٤ مفهوم نظم المعلومات

٤-٤-١ النظرة التقنية لنظم المعلومات (Technical Perspective on IS)

٤-٤-٢ النظرة الإدارية لنظم المعلومات (Business Perspective on IS)

٤-٥ عمل نظم المعلومات (وظائفه الرئيسية)

٤-٦ أسباب الحاجة إلى تطوير نظم المعلومات

٤-٦-١ عدم الصلاحية

٤-٦-٢ البيئة الاقتصادية

٤-٦-٣ الاختراعات والابتكارات العلمية والتكنولوجية

٤-٦-٤ تخطيط المنظمة

٤-٦-٥ المنافسة

٤-٦-٦ متطلبات السوق

٤-٦-٧ الاعتبارات القانونية

٤-٧ فوائد نظم المعلومات

٤-٨ دور نظم المعلومات في تفعيل التمويل

الفصل الرابع

نظم المعلومات ودورها في تفعيل تمويل البنوك للمشاريع الصغيرة

٤-١ تمهيد[١]

تغير خلال العقدين الماضيين النمط الوظيفي في كثير من دول العالم تغيراً جذرياً، فقد تراجعت أهمية الزراعة كمصدر للتوظيف أمام التصنيع خلال أوائل وأواسط القرن التاسع عشر وتلا ذلك ارتفاع في نسبة القوى العاملة الموظفة في الصناعة، وبلغ هذا الارتفاع أقصاه في العقود الأولى من القرن الحالي. أما في النصف الثاني فقد تلا ذلك نمو في قطاعين هما قطاع الخدمات وقطاع المعلومات. وقد كان قطاع المعلومات هو الأسرع نمواً إلى حد كبير.

وتكاد كثير من الوظائف اليوم تقتصر على التعامل مع البيانات ومعالجتها وتوفيرها ونقلها، منها شركات التأمين، أعمال البنوك، المحاسبة والإدارة المحلية والسلطة المركزية. كما أن بعض المجالات الأخرى مثل السفر، البيع بالتجزئة، الشرطة والقوات المسلحة كلها تعتمد على توافر المعلومات أكثر من أي وقت مضى. وفي الصناعة، فان النسبة الآخذة في الانخفاض في القوى العاملة تقع فقط في نطاق عملية الإنتاج. أما النسبة الموظفة في معالجة المعلومات فهي آخذه في الارتفاع .

فما الذي أدى إلى هذا الانتشار السريع في قطاع المعلومات!؟! من ناحية العرض فان تطور تقنية أسرع وأرخص وأكثر مرونة لمعالجة البيانات (أجهزة الحاسب)، ونقل المعلومات (وسائل الاتصال عن بعد)، مكنت قطاع المعلومات من النمو. فأصبح من الممكن الآن تقديم المزيد من المعلومات بشكل أسرع وأرخص من ذي قبل.

ومن ناحية الطلب، فان تعقد وسرعة السوق يعني أن الأنشطة الاقتصادية تتطلب معلومات أكثر توجيهاً وأكثر حداثة؛ للحصول على مزايا تنافسية تمكنها من البقاء. فهي خارجياً تحتاج لأن تكون على إلمام بأحدث ما تتطلبه أذواق العملاء، وأسعار المنافسين، وتكلفة ومصادر التمويل. وداخليا فان الضغوط للمحافظة على الربحية والفعالية تتطلب معلومات فورية للرقابة والتحكم في سير العمل.

[١] تحليل وتصميم نظم المعلومات ترجمة المهندس علي يوسف علي، الطبعة الأولى-فبراير ١٩٩٨

٤-٢ مدخل لتعريف نظم المعلومات

العالم يتغير باستمرار، وبالنظر إلى القرن الماضي سوف نرى أن التغير دخل على نمط عمل المؤسسات والشركات في كثير من دول العالم، فكانت في الماضي تعمل في بيئة محصورة ضمن منافسة تكاد لا تشكل خطراً عليها، وانحصرت المعلومات التي كانت تحتاجها هذه المؤسسات أو الشركات داخل بيئتها أو مجتمعها، كذلك بالنسبة لطريقة تخزين وحفظ هذه المعلومات، فقد كانت تتم يدوياً باستخدام الملفات ونظام الأرشفة، من الأمثلة على ذلك عمل البنوك، الذي كان ينحصر على أماكن إنشائها في القرون الماضية، كما إن نوعية الخدمات التي كانت البنوك تطرحها محصورة على إيداع النقود، أما التعامل مع البنوك كاد يكون محصور على أصحاب رووس الأموال، الأمر الذي جعل البنوك في ذلك العهد تخزن المعلومات التي تحتاجوها على شكل ملفات؛ لأن حجمها ليس بكبير.

ولكن مع تطور المجتمعات صناعياً وخدماتياً، وتوفير وسائل المواصلات والاتصالات، أصبح تفكير القائمين على الأعمال المختلفة في الشركات، لا ينحصر على منطقة معينة، بل بالاستثمار في العديد من الأقطار المختلفة لوجود فرص أكبر، فعلى سبيل المثال، بنك الأردن قام بافتتاح أول فرع له في الأردن ولكنه عندما وجد أن هناك فرصة له في فلسطين لتحقيق أهدافه، قام بافتتاح فروع فيها،مما أدى إلى زيادة عدد العملاء الذين يتعاملون معه، وبالتالي زيادة حجم المعلومات، فلم تعد الطريقة اليدوية مجدية للبنك في تخزين بياناته والتعامل معها.

ومع ازدياد فروع الشركات أصبح من الضروري تفعيل أعمالها وحصولها على مزايا تنافسية، فمن هنا برزت الحاجة إلى تناقل المعلومات بين فروع الشركة وحفظها، ومعرفة التطورات في كل فرع، والمشاركة والتنسيق فيما بينها، فكانت التكنولوجيا (مثل الحواسيب) هي الحل لهذه الحاجات، وخصوصاً بعد انخفاض تكاليف اقتنائها وكفاءة برمجياتها، فهذه التكنولوجيا تسهم في تفعيل طرق إدخال المعلومات وتخزينها وسرعة استرجاعها، ومن خلال تقليل تكلفة وجهد القيام بهذه المهام لخدمة المؤسسة، فقد أصبح من النادر اليوم ألا نجد جهاز حاسوب واحد على الأقل في أي شركة.

وبسبب الحاجة للحصول السريع على المعلومات كان لابد من استخدام التكنولوجيا في ربط الأجهزة الخاصة بالشركة في شبكة محلية، مما أدى إلى زيادة فاعلية وإنتاجية عمل هذه الشركات.

لذا نرى أن هناك العديد من العناصر داخل الشركة أو المؤسسة، من أشخاص وإجراءات، وبرمجيات، وأجهزة، ومعلومات والتي تتقاطع مع بعضها البعض، لابد من إدارتها الفعالة وانسجامها في منظومة متآلفة للوصول إلى الأهداف التي تسعى الشركة أو المؤسسة لتحقيقها، من هنا برزت الحاجة لمعرفة نظم المعلومات.

٤-٣ تعريف نظم المعلومات (Information System)[٢]

يتكون مصطلح نظم المعلومات من كلمتين أساسيتين هما: كلمة نظم (System) وكلمة معلومات (Information) .

النظام: "هو مجموعة من العناصر أو العوامل، تجمعها غاية عامة وهي تحقيق هدف معين، أو هو مجموعة من العوامل والعناصر ترتبط أو تعمل مع بعضها البعض لتحقيق هدف عام. وهذه العناصر هي المخلات (Input)، والمعالجة(Transformation)، المخرجات(Outputs)، آلية التحكم(Control Mechanism)، والأهداف (Objectives) كما هو مبين في الشكل (١-١).

شكل (٤-١)
توضيح مفهوم النظام

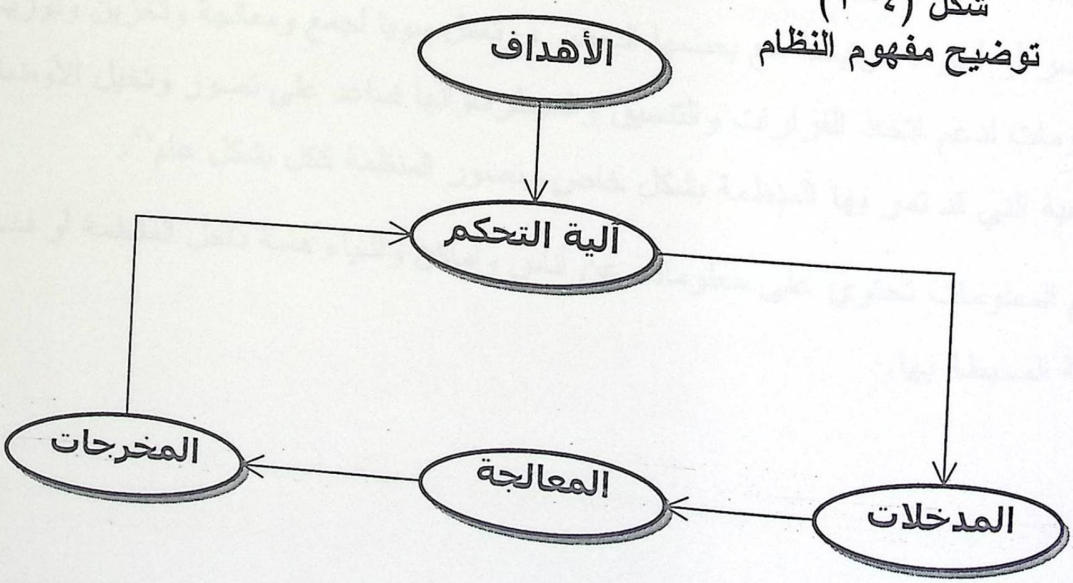

تحول المصادر المدخلة إلى مصادر مخرجة من خلال سير التحويل، والتي تبدأ من عنصر المدخلات، عبر عنصر المعالجة ومن ثم إلى عنصر المخرجات. وآلية التحكم تراقب نتائج عملية المعالجة للتأكد من أن النظام يحقق أهدافه، حيث ترتبط آلية التحكم بسير تدفق

[٢] يونس أبو اسنينة، سائد الحرباوي. بحث بعنوان "دراسة تحليلية وتطويرية لمستشفى الأهلي في الخليل" جامعة بوليتكنك فلسطين

المصادر عن طريق خط التغذية الراجعة التي تأخذ المعلومات من مخرجات النظام وتقدمها لآلية التحكم فتقوم آلية التحكم بمقارنة هذه المخرجات مع الأهداف، ثم ترسل آلية التحكم إشارة إلى المدخلات عندما يتطلب أجراء تغير (تصحيح) في عمليات النظام.

أما المعلومات: فهي بيانات معالجة اتخذت شكلاً ذا معنى وفائدة للمستخدم ، **أما البيانات** فهي نهر من الحقائق الخام التي تمثل أحداث أو وقائع تحدث في المنظمة أو في البيئة المحيطة، وهي لا تحوي أي معنى للمستخدم لها، وبيانات شخص قد تكون معلومات لشخص أخر لان الذي يحدد هو فهم المستخدم لها.

٤-٤ مفهوم نظم المعلومات

لا يوجد مفهوم واحد لنظم المعلومات،حيث يختلف مفهوم نظم المعلومات باختلاف الزاوية التي يتم النظر أليها :

٤-٤-١ النظرة التقنية لنظم المعلومات (Technical Perspective On IS)

ويمثل هذه النظرة علماء الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، فقد عرفوا نظم المعلومات بأنها "عناصر أو أجزاء مرتبطة مع بعضها البعض ، وتعمل سويا لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات لدعم اتخاذ القرارات والتنسيق والسيطرة،وأنها تساعد على تصور وتخيل الأوضاع الصعبة التي قد تمر بها المنظمة بشكل خاص،وتصور المنظمة ككل بشكل عام"[٣].

فنظم المعلومات تحتوي على معلومات عن أناس وأماكن وأشياء هامة داخل المنظمة أو في البيئة المحيطة بها.

[٣] Kenneth C. Laudon & Hane P. laudon, Management Information System: Organization and Technology, ٤th Edition, P٩.

والشكل (٤-٢) يوضح عملية نظم المعلومات في المنظمة وارتباطها في البيئة المحيطة بها.

شكل (٤-٢)
نظم المعلومات في المنظمة وارتباطها بالبيئة المحيطة بها

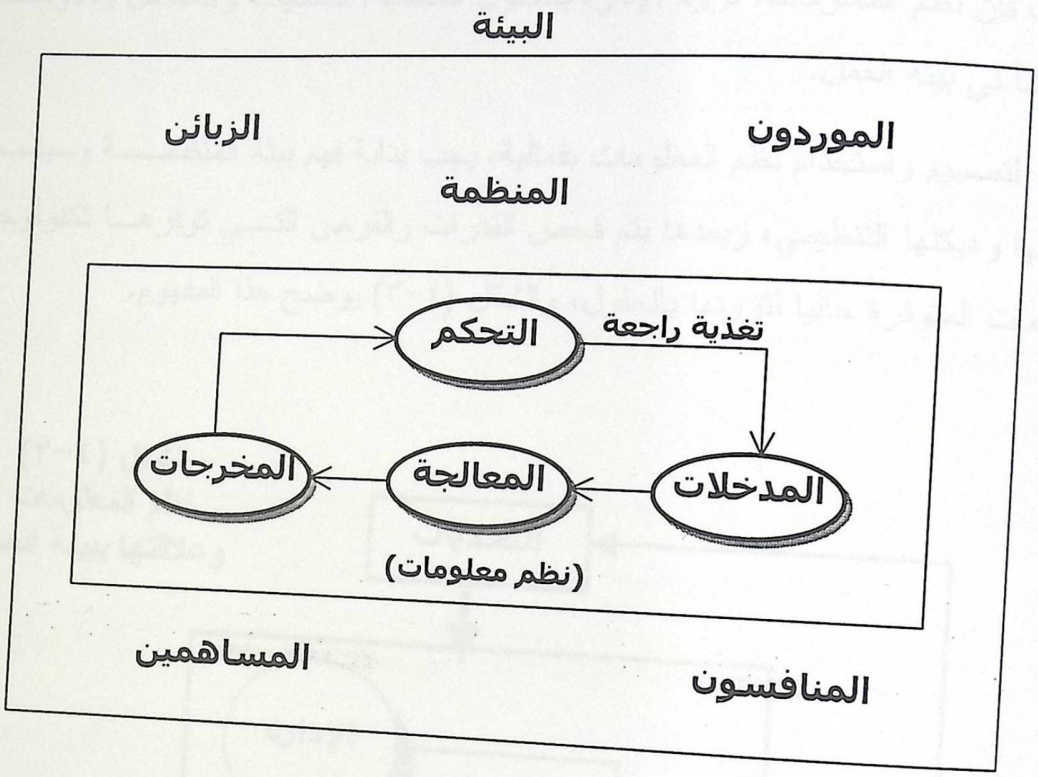

تقوم نظم المعلومات بثلاث نشاطات لإنتاج المعلومات التي تحتاجها المنظمة لاتخاذ القرارات، والسيطرة على العمليات، وتحليل المسائل والأوضاع، وإنتاج خدمات ومنتجات جديدة وهذه النشاطات هي: المدخلات، والمعالجة، والمخرجات.

فالمدخلات تجمع البيانات من داخل المنظمة ومن البيئة الخارجية، في حين تقوم المعالجة بتحويل تلك المدخلات إلى صورة أكثر وضوحا وذات معنى وذلك عن طريق التصنيف أو الترتيب أو الترميز أو الاختصار أو الترجمة ..الخ، أما المخرجات فتوزع المعلومات المعالجة إلى الأشخاص والنشاطات التي سوف تستخدمها، كذلك نظم المعلومات تتطلب التغذية الراجعة وهي عبارة عن المخرجات التي تعود إلى الأطراف أو الجهات المناسبة في المنظمة حتى تساعدهم في تقيم أو تصحيح مرحلة المدخلات وهذا ما يعرف بالتحكم أو السيطرة.

٤-٤-٢ النظرة الإدارية لنظم المعلومات (Business Perspective On IS)

من وجهة نظر الإدارة فأن المعلومات ابعد من أن تكون مجرد آلة مدخلات -معالجة- مخرجات تعمل في فراغ، وإنما هي"عبارة عن حل أدارى وتنظيمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) لمواجهة التحديات التي تطرحها البيئة"[٤]. من هذا التعريف فان نظم المعلومات، تزود الإدارة بالحلول المناسبة، للتحديات والمشاكل والأوضاع التي تنشأ في بيئة العمل.

لتصميم واستخدام نظم المعلومات بفعالية، يجب بداية فهم بيئة المنظمة وسياستها وأعمالها وهيكلها التنظيمي، ويعدها يتم فحص القدرات والفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات المتوفرة حاليا لتزودنا بالحلول، والشكل (٤-٣) يوضح هذا المفهوم.

الشكل (٤-٣)
نظم المعلومات
وعلاقتها ببيئة العمل

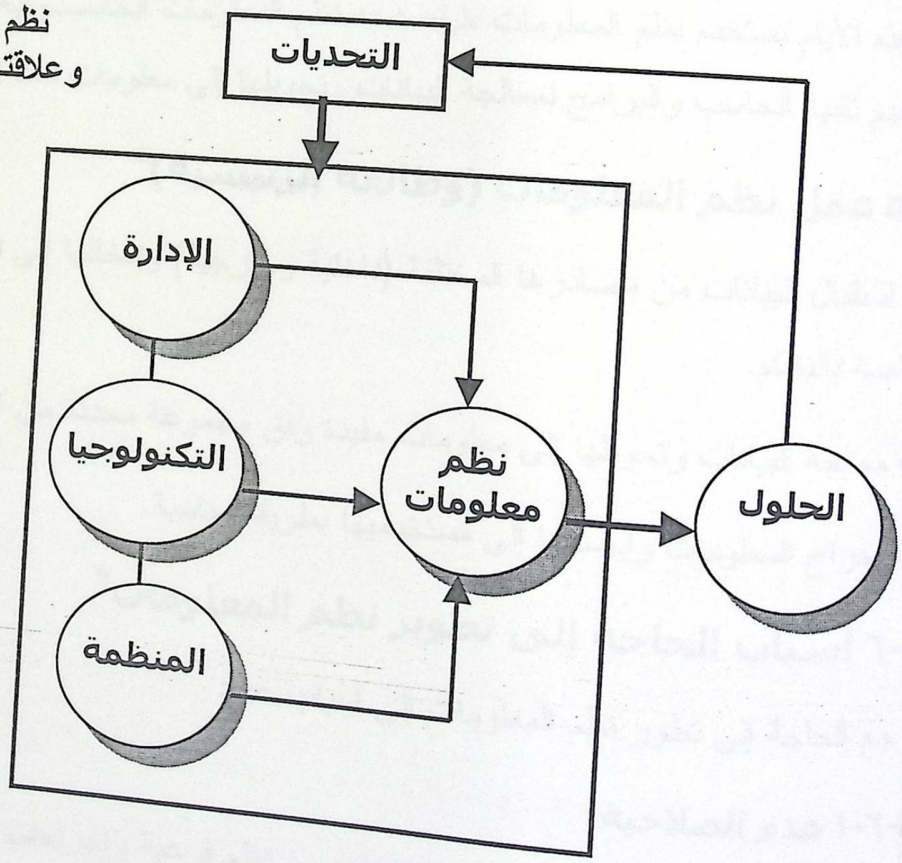

[٤] Kenneth C. Laudon & Hane P. laudon, Management Information System: Organization and Technology, ٤th Edition, P٩.

يبين الشكل (٤-٣) أن نظم المعلومات يتوجب فيها فهم كامل للمنظمة وأسلوب الإدارة المتبع فيها والتكنولوجيا المتوفرة حتى يتم تلبية احتياجات المنظمة بأفضل ما يمكن، من الأمثلة على استخدام نظم المعلومات كحل أداري وتكنولوجي، ما يتبعه البنك العربي في تبادل المعلومات، حيث تم ربط جميع أفرعه مع الفرع الرئيسي عن طريق شبكة حاسوبية، يتم من خلالها تناقل المعلومات وتخزينها في قاعدة بيانات مركزية في الفرع الرئيسي، فربط جميع الأفرع مع الفرع الرئيسي يتمشى مع أسلوب الإدارة المركزية التي يتبعها البنك في اتخاذ قراراته.

يعتقد البعض إن نظم المعلومات تكون باستخدام الحاسب ،في حين أن نظم المعلومات قد تكون محوسبة(Computer Based Information System (CBIS) أو يدوية (Manual)، فالنظام اليدوي يستخدم تقنية الأوراق والأقلام، أما نظم المعلومات الحاسوبية فتعتمد على تقنية البرمجيات(Software) والماديات(Hardware) لمعالجة وتوزيع المعلومات.

في هذه الأيام يستخدم نظم المعلومات ،ليقصد به نظم المعلومات الحاسوبية (CBIS)، التي تستخدم تقنية الحاسب والبرامج لمعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات ذات معنى.

٤-٥ عمل نظم المعلومات (وظائفه الرئيسية)[٥]

- ✓ استقبال البيانات من مصادرها المختلفة (داخلية وخارجية) وإدخالها إلى قواعد البيانات الخاصة بالنظام.
- ✓ معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة وفق مجموعة محددة من الإجراءات.
- ✓ إخراج المعلومات وإيصالها إلى مستخدميها بطريقة مناسبة.

٤-٦ أسباب الحاجة إلى تطوير نظم المعلومات[٦]

ترجع الحاجة إلى تطور نظم المعلومات إلى أسباب عدة:

٤-٦-١ عدم الصلاحية:

أي أن تشغيل النظام الحالي بما يحتويه من نظم فرعية وإجراءات عمل...الخ، أصبح بطريقة أو بأخرى غير فعال ولا يأتي بربح للمنشأة مقارنة بالبدائل الأخرى المتاحة، وغالبا ما

---

[٥] آيات النتشة، لينا أبو عياش. بحث بعنوان "دراسة مفاهيم نظام ادارة الجودة ISO٩٠٠٠ وتطبيق دليل الجودة على شركة ريم سبورت" جامعة بوليتكنك فلسطين.

تحتوي هذه البدائل على إدخال أساليب ووسائل جديدة مثل الحواسيب أو وسائل جديدة، وحفظ المعلومات.

وكذلك فإن عدم الصلاحية قد يرجع إلى الأساليب والوسائل اليدوية المستخدمة مما يتطلب إعادة تصميم المستندات المستخدمة وتنظيم وسائل وأساليب الاتصال بين النظم المختلفة داخل المنظمة...الخ.

٤-٦-٢ البيئة الاقتصادية:

غالباً ما تكون جميع منظمات الأعمال متجاوبة، أي متماشية مع الظروف المحيطة بها وخصوصا الظروف الاقتصادية للدولة، وكذلك تتأثر المنظمات غالبا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالظروف الاقتصادية للعالم الخارجي، فالمنظمات تقوم باتباع نظم خاصة في حالة فترات الكساد أو الرواج، كما أن معظم المنظمات تقوم باتباع نظم ووسائل جديدة لمسايرة الانفتاح الاقتصادي، ونجد أن حجم الأعمال يزداد بشدة في فترات الرواج، بينما يقل في فترات الكساد أو الحروب، وبالتالي فان وجود نظام متكامل ومتطور للمعلومات سوف يساعد الإدارة على معرفة البدائل الأخرى المتاحة،كما يساعدنا بالتالي على حسن اختيار البديل الأمثل في الوقت المناسب.

٤-٦-٣ الاختراعات والابتكارات العلمية والتكنولوجية:

إن تطوير وابتكار وسائل أو أساليب جديدة في العمل، قد يؤدي إلى ضرورة وجود نظام متطور للمعلومات، وخير مثال على ذلك، اختراع الحواسيب وما صاحب ذلك من تحول عن استخدام النظم اليدوية في حفظ واسترجاع المعلومات إلى أساليب التكنولوجيا الحديثة لحفظ ومعالجة واسترجاع للبيانات والمعلومات من خلال الحاسب.

٤-٦-٤ تخطيط المنظمة:

يجب أن يصاحب الأعمال في أي منشأة، تخطيطاً مماثلا لتطوير نظام المعلومات بحيث يساعد على تتابع العمل بكفاءة. فعناصر التخطيط تلعب دوراً هاماً أي نظام معلومات، فمثلاً إذا كان التخطيط يهدف إلى التوسع في أعمال المنظمة، فإن نظام المعلومات يجب أن يتطور ليأخذ في الاعتبار التوسعات المطلوبة في المستقبل.

---

[٦] آيات النتشة، لينا أبو عياش. بحث بعنوان "دراسة مفاهيم نظام ادارة الجودة ٩٠٠٠ ISO وتطبيق دليل الجودة على شركة ريم سبورت" جامعة بوليتكنك فلسطين.

وإذا كانت المنظمة قد استخدمت أساليب تكنولوجيا جديدة أو قامت بشراء معدات حديثة لتطوير منتجاتها وخدماتها، فإنها تحتاج إلى نظام معلومات مواكب لهذا التطور، لأن نظام المعلومات يوفر للإدارة العليا معلومات شاملة عن كافة الأمور التي تريد اتخاذ قرار بشأنها.

٤-٦-٥ المنافسة:

كثيراً ما تتطلب عوامل المنافسة وجود نظام حديث ومتكامل للمعلومات. فعلى سبيل المثال إذا قامت إحدى المنظمات باستخدام أساليب ووسائل تكنولوجيا حديثة لتطوير إنتاجها وتقديم خدمات افضل، ففي هذه الحالة نجد أن معظم المنظمات المماثلة تحاول أن تدخل هذه الأساليب أو الوسائل حتى تستطيع أن تواجه منتجات المنظمات المنافسة وذلك بتقديم خدمات ومنتجات افضل.

وتتطلب ظروف المنافسة دائماً معلومات مستمرة عن المنظمات المنافسة وعن الظروف المحيطة بها، ولن يأتي ذلك إلا بوجود نظام معلومات متطور يسمح بتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لها في الوقت المناسب.

٤-٦-٦ متطلبات السوق:

كثيراً ما تحتاج زيادة الطلب على سلعة أو منتج معين تطورا مماثلا في نظم المعلومات المستخدمة، فمثلاً في بداية ظهور الحواسيب استخدمت في حل عدد من المشاكل الرياضية المعقدة، وعندما نجحت في أداء هذه الوظيفة بدأت الشركات المنتجة للحواسيب في تطويرها بحيث تستخدم في حل المشاكل الاقتصادية والتجارية.

وفي بادئ الأمر استخدمت الحواسيب للقيام بإنجاز الأحجام الكبيرة من الأعمال في البنوك، "Teller Machine" حيث يستطيع العميل أن يسحب مبلغ معين من البنك دون الدخول إلى صالة البنك والمرور على الموظفين، وذلك عن طريق آلة مخصصة موضوعة خارج البنك متصلة بحاسب يقوم بتعديل رصيد حساب العميل بعد كل عملية سحب.

من هنا يتضح لنا أن وجود الحاسب قد أدى إلى التفكير في تطوير نظم المعلومات المستخدمة والى تطوير الحواسيب لتؤدي خدمات أفضل.

٤-٦-٧ الاعتبارات القانونية:

غالباً ما تؤدي المتطلبات القانونية إلى إمكانية بناء وتطوير نظام متكامل للمعلومات. فمثلاً من المعروف أن أي بنك يريد استخدام الخطوط المستأجره من اجل استخدامها في نقل المعلومات بين أفرعه لا بد من حصوله على ترخيص من قبل وزارت الاتصالات ويدفع البنك مقابل ذلك مبلغا من المال سنويا،حيث يمكن استخدام الحاسب في إنشاء نظام معلومات متكامل يضمن سلامة تحصيل المبالغ النقدية المقررة من قبل وزارت الاتصالات، كما يسمح بعمل حصر لعدد الخطوط المستأجرة .

٤-٧ فوائد نظم المعلومات (Benefits of IS)

- ✓ التوفير بالتكلفة وزيادة الإنتاجية
- ✓ تخفيض القوى العاملة في بعض المجالات
- ✓ تحسين استغلال الممتلكات أو الأصول
- ✓ تحسين السيطرة على المصادر وزيادة الرضا الوظيفي
- ✓ تحسين التخطيط التنظيمي واتخاذ القرارات
- ✓ زيادة المرونة في المنظمة
- ✓ توفير معلومات أكثر
- ✓ تحسين الأداء للعمليات
- ✓ زيادة رضا الزبائن
- ✓ إعطاء صورة افضل عن المنظمة

إن شراء وتشغيل وصيانة نظم المعلومات أمر مكلف، ولكن الفوائد التي تقدمها- وإن كانت غير محسوسة- ذات قيمة اقتصادية وهذه القيمة تتجاوز وتغطي التكاليف، وحتى يكون الحكم على نظم المعلومات واقعي وصحيح يجب أن يتم تعريف وتحديد فعالية نظم المعلومات بالنسبة لدرجة ومستوى النجاح الذي حققته نظم المعلومات في تنفيذ الأهداف التي أوجدت من اجلها.

إن تحديد فعالية نظم المعلومات اشغل الباحثين في نظم المعلومات لعدة عقود من الزمن ولكن في النهاية ثبت إن فعالية نظم المعلومات لا يتم تحديدها عن طريق المراقبة والدراسات التي يقوم بها الباحثين، ولكن يتم تحديدها عن طريق معدل أراء المستخدمين ومطوري نظم المعلومات والمد راء.

بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic Institute (PPI)
المكتبة
THE LIBRARY
Acc. ..... الرقم المتسلسل ٦١٧٧
CLASSIFCATION ..... رقم التصنيف

٤-٦ دور نظم المعلومات في تفعيل التمويل

تعتبر البنوك من المؤسسات المتطورة في فلسطين، بسبب مبادرتها في إدخال وسائل التكنولوجيا ومفاهيم الإدارة الحديثة في مجال عملها، وذلك لوجود بعض الأعمال المعقدة التي تحتاج إلى إنجازها بسرعة كبيرة، وعدم انحصار عملها على منطقة معينة.

لكن من خلال المقابلات التي قام بها فريق البحث، وجد أن البنوك في مدينة الخليل قد قاموا بإدخال الحواسيب في مجال عملها، وتم شبك تلك الحواسيب بشبكه محليه، وبما أن مسؤول الإقراض هو جزء من هذه البيئة كان لا بد من ربطه ضمن هذه الشبكة، وبالرغم وجود هذه التكنولوجيا الحديثة في البنوك ،إلا أنه كان هناك فهم غير واضح للمفهوم الحديث (نظم المعلومات) من قبل العاملين الذين تم التعامل معهم، رغم أن نسبة البنوك التي أجابت أن لديها دائرة نظم هي (٨٦%)، فقد كانت نظرتهم لنظم المعلومات نظرة تقنية فقط.

إن مفهوم نظم المعلومات له أثر كبير في تميز الشركات أو المؤسسات في جميع مجالات أعمالها، من أجل تطبيق مفهوم نظم المعلومات في مجال أعمال البنوك (وخاصة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة) ونجاحه واستخدامه بالطريقة الفعالة، لا بد من توصيل هذا المفهوم إلى جميع العاملين في هذه المؤسسة،حيث يمكن ذلك من خلال :

- ✓ عقد دورات من قبل الإدارة الإقليمية للبنك، لترسيخ هذا المفهوم، ومعرفة كيفية الاستفادة منه في عمل البنك وخصوصاً من قبل مسؤولي الإقراض في البنوك؛ لأنهم ذوي العلاقة المباشرة ببرامج الإقراض.
- ✓ إدخال متخصصين بمجال نظم المعلومات في عمل الأفرع؛ من أجل فهم نظم المعلومات الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل عمل البنك وخصوصاً برامج الإقراض، وذلك من خلال تعاملهم مع العاملين ومشاركتهم في التخطيط وإدخال أفكار جديده في مجال الإقراض مم يزيد من كفاءة عمل موظفي البنك ويدفعهم للبحث عن الشيء الجديد المميز للبنك.

✓ إن إدخال متخصصين في نظم المعلومات وإشراكهم في وضع الخطط الاستراتيجية للبنك، وخصوصاً في مجال الإقراض، والتي تتمثل جمع المعلومات عن البيئة الخارجية وتخزين هذه المعلومات في قاعدة بيانات، تسهل على أصحاب القرار ومسؤولي الإقراض الرجوع لها في أي وقت ممكن، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة من خلال تقليل وقت الحصول على معلومة معينة، فعلى سبيل المثال، تكثر زيارة الوفود السياحية لمدينة الخليل في الصيف، وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها من خلال دراسة البيئة المحيطة للبنك بمساعدة متخصصين في نظم المعلومات، والتنسيق مع الإدارة الإقليمية للبنك، من خلال توفير المعلومات لهم بالشكل السليم لاتخاذ القرارات لمنح قروض في مجال السياحة في هذه الفترة، والتركيز عليها، من خلال وسائل دعائية يقوم بها البنك؛ لتشجيع الناس على الاقتراض وإنشاء هذا النوع من المشاريع، وتخزين النتائج التي حققها البنك في قاعدة بياناته المركزية من أجل الرجوع إليها في المستقبل والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

من الأمثلة على المعلومات التي يجب توفرها في قاعدة البيانات:

١. عدد المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل ،ومعرفة احتياجاتها المالية في الفترات الزمنية المختلفة من أجل تحسين عملها ،ونوع القروض التي تحتاجها خلال هذه الفترات وتخزينها في قاعدة البيانات الرئيسية في الفرع الرئيسي حتى يتمكن أصحاب القرار والعاملين في جميع الأفرع الرجوع إليها، وأخذها بعين الاعتبار في وضع الخطط المستقبلية.

٢. معلومات عن التغيرات في توجهات السوق، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال عن طريق توفير هذه المعلومات في الفرع (المركز) الرئيسي بشكل دقيق، والرجوع لها طريق الشبكة.

✓ استخدام الإنترنت كوسيلة دعائية: من خلال المقابلات التي قام بها فرق البحث وجدوا إن أغلبية البنوك في مدينة الخليل لفرعها الرئيسي موقع على الإنترنت، لكن لم يتم استغلال هذا الموقع في طرح برامج الإقراض، بالرغم من إمكانية استغلال هذا الموقع، في إدراج معلومات عامة عن برامج الإقراض في نفس الموقع الخاص بالبنك على شبكة الإنترنت؛ لأن الإنترنت أصبحت من أساسيات الأعمال، وبما أن الموقع موجود فأدراج مثل هذه المعلومات ليست مكلفة بالمقارنة مع ما تقدمه من فائدة إعلامية، وارتياح الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على معلومات عن برامج الإقراض عبر الإنترنت، مما يسهل عليهم

حصول على معلومات عن برامج الإقراض، والوصول إليها من مكـــان عملـــه أو بيتـــه، الاطلاع على هذه المعلومات دون ترك مكانه، على أن تتضمن هذه الصفحة أيضاً، بريـــداً إلكترونياً للاستفسار عن القروض.

ومن أجل تفعيل هذا الموقع يمكن إدراج صفحة، يتم من خلالها تعبئة استمارة معينة عن الشخص الذي يرغب بالاقتراض، ومن ثم يتم إجراء عمليات عليها بشكل فـــوري، وإرجـــاع الرد لهذا الشخص ما إذا كانت المعلومات التي أدخلها تنطبق مع شروط البنك، هذا يؤدي إلـــى زيادة فعالية برامج الإقراض بتكلفة قليلة ، كما إنها تقلل من الوقت الـــذي يقضيـــه مســـؤول الإقراض مع المقترضين في الاستفسار عن برامج الإقراض، واستغلاله في تقديم استشـــارات إدارية لأصحاب المشاريع الصغيرة، بعد ذلك يمكن للبنك تشجيع أصحاب المشاريع الصغـــيرة على استخدام الإنترنت؛ من اجل الوصول إلى هذا الموقع.

هناك ضرورة لتبادل المعلومات بين الأفرع المختلفة والإجابة على بعـــض الأســـئلة مثل، ما هي الخطوات التي يتبعها كل فرع للحصول على ميزه تنافسية لكسب العميل؟ ومـــا هي التغيرات التي تطرأ على كل منطقة؟ وما هي احتياجاتها؟ ويجب أن يكون الاستفسار عن أي معلومة في أي فرع بشكل سريع، وتخزين هذه المعلومات بصورة فعالة.

من أجل تحقيق كل ما سبق، لا بد من ربط جميع أفرع البنوك مع الفـــرع الرئيســـي بشبكة، حيث تخزن جميع المعلومات على قاعدة بيانات في المزود (server) الموجود فـــي الفرع الرئيسي، يشرف عليها متخصص نظم معلومات، حيث يتمكن جميع العاملين في الأفرع الرجوع لقاعدة البيانات هذه بتكاليف أقل، ولا بد من تخصيص جزء مـــن قـــاعدة البيانـــات لتخزين معلومات عن برامج الإقراض.

وسبب ضرورة وجودة هذه قاعدة البيانات في الفرع الرئيسي، هـــو أســـلوب الإدارة المركزية المتبع من قبل البنوك، والذي يعتمد على مبدأ مركزية القرارات وثبات مرجعية تلقي الأوامر، وسبب آخر يتمثل في أن وجود قاعدة بيانات واحدة وموقع واحد على الإنترنت، بدلاً من وجود صفحة لكل فرع وقاعدة بيانات منفردة، تسهل على المشرفين التحكم بهذه القـــاعدة، وأي تعديلها مرة واحدة مما يؤدي إلى تقليل التكاليف.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات

التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

وي هذا الفصل على أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال البحث، إضافة إلى ض التوصيات التي يرى فريق البحث ضرورة الأخذ بها.

لاستنتاجات:

✓ إن النظام التمويلي القائم في البنوك التجارية المحلية، هو ربحي وتنموي في نفس الوقت، وهو يلبي حاجات المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل بشكل فعال، وذلك من خلال حصولها على الأرباح من نسب الفائدة التي تطرحها وملاءمتها مع المشاريع الصغيرة المتقدمة للاقتراض، مما يدعم الاقتصاد الوطني.

✓ جميع البنوك تقدم برامج إقراض، وذلك يتبين من خلال توظيف مسؤولي إقراض ذوي خبرة في هذا المجال، حيث أن ٤٢% من البنوك لديها مسؤولي إقراض مع خبرة لا تقل عن سنة.

✓ إن سياسات وشروط البنوك التجارية المحلية في منح القروض، تتلاءم مع قدرات وإمكانيات المشاريع الصغيرة؛ وذلك لمرونة الإجراءات والضمانات التي تطلبها هذه البنوك، حيث أن لأصحاب المشاريع الصغيرة القدرة على توفير متطلبات الحصول على القرض.

✓ إن تعامل البنوك التجارية المحلية مع المشاريع المراد إقامتها (في طور التأسيس) أقل من المشاريع القائمة، وذلك لأنها إمكانية تعرضها للمخاطر أكبر من المشاريع القائمة

✓ اهتمام البنوك التجارية المحلية بالمشاريع الصغيرة هو الأكبر حجماً، حيث أن ٧١% من البنوك، تتعامل مع المشاريع الصغيرة بشكل كبير أو كبير جداً، ذلك لأن معظم المشاريع في فلسطين هي مشاريع صغيرة وهي بحاجة لدعم مادي لتوسيعها ونموها.

✓ وجود وتقديم دراسة جدوى اقتصادية للبنوك، من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة، يؤثر بشكل كبير على منح القرض، حيث أن ٧١% من البنوك أكدت -بشكل كبير جداً- ضرورة

تقديم دراسة جدوى اقتصادية، إذ أن وجود هذه الدراسة تعطي للبنك مؤشر على مدى نجاح المشروع وإمكانية تسديده للقرض.

✓ اهتمام غالبية البنوك التجارية المحلية تَركّز على منح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، وهذا بسبب طبيعية المشاريع الصغيرة التي يتطلب هذين النوعين من القروض.

✓ معظم البنوك تمول أكثر من نصف المشاريع المتقدمة بطلب الحصول على قرض، فقد بلغت نسبة المشاريع التي وافقت البنوك على منحها قرض (٤٥%-٦٥%) من المشاريع المتقدمة، والسبب هو مرونة سياسات البنوك و الإجراءات التي تطرحها.

✓ هناك إجماع من قبل البنوك التجارية المحلية على أن للدين والعادات والتقاليد تأثيراً سلبياً على العلاقة ما بين البنوك والقائمين على المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل، وعلى إقبال المشاريع الصغيرة لطلب القروض.

✓ إن الفترات الزمنية المطروحة من قِبل البنوك لتسديد القروض تتلاءم مع إمكانيات وظروف المشاريع الصغيرة.

✓ إن الدور الأكبر والأهم للبنوك المحلية تمثل في توسيع مشاريع صغيرة قائمة، في حين لم يكن للبنوك أثر يُذكر في امتصاص البطالة، حيث أن ٨٦% من البنوك ترى أنها ساهمت بشكل متوسط أو قليل في التخفيف من البطالة.

✓ إن وجود دائرة نظم معلومات لها دور كبير في تفعيل تمويل المشاريع الصغيرة.

✓ إن حجم تعامل البنوك مع المشاريع السياحية والزراعية قليل أو حتى قليل جداً وذلك لأن التوجه أو الاهتمام بالزراعة قليل إذا ما قورن بالتجارة، أما السياحة فهي مرتبطة بالوضع السياسي للمنطقة.

التوصيات:

✓ على القائمين على برامج الإقراض الاهتمام والنظر بجدية في منح القرض، ليشمل المشاريع الصغيرة التي في طور الإنشاء، مما يساهم في النمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة الاستثمارات وتقليل البطالة في مدينة الخليل.

✓ على القائمين على برامج الإقراض العمل لتطوير برامج الإقراض، لتشمل عقد دورات ومناقشات مع أصحاب المشاريع الصغيرة، ومحاولة حل جزء من المشاكل التي تواجههم مثل عمليات التسويق الداخلي والتصدير للخارج.

✓ على المسؤولين عن شبكة الحاسوب في البنوك العمل لتفعيل دور البنوك من خلال استغلال مواقع البنوك على شبكة الإنترنت، كوسيلة للدعاية والترويج لبرامج الإقراض التي تطرحها البنوك.

✓ على أصحاب القرار في البنوك العمل على إيجاد قاعدة بيانات تشتمل على معلومات فنية، وقانونية، وإحصائية، لها علاقة بالمشاريع الصغيرة والبيئة المحيطة بها، وذلك لمساعدة البنوك في تفعيل عملها، وسهولة صنع القرارات، ووضع شروط وسياسات تتلاءم مع تغيرات البيئة المحيطة بالمشاريع الصغيرة والبنوك.

✓ على المهتمين في مجال المشاريع الصغيرة إيجاد مكتب استشاري متخصص في مدينة الخليل، يساعد المشاريع الصغيرة ويدعم أفكارها وينميها وذلك من خلال الدراسات السوقية، ومن خلال تقديم المشورة والنصيحة في المواضيع المهمة، مثل، التسويق، الإدارة المالية، المساعدة في وضع الخطط الإستراتيجية والأهداف، والمساعدة في اختيار البنك المناسب، ونوع القرض المناسب.

✓ تركيز البنوك على الجانب الإرشادي والتوجيهي، ومحاولة تقديم أفكار ونصائح إدارية لأصحاب المشاريع الصغيرة.

✓ على القائمين على برامج الإقراض الاهتمام بالمشاريع الزراعية والسياحية من اجل إيجاد فرص جديدة للعمل من اجل تقليل نسبة البطالة.

✓ **يوصي فريق البحث الباحثين المهتمين في مجال الإقراض والمشاريع الصغيرة على عمل دراسة لتشمل وجهة نظر المشاريع الصغيرة لبرامج الإقراض المطروحة من قبل البنوك التجارية من أجل الوصول إلى دراسة متكاملة، والخروج بتوصيات شاملة.**

قائمة المصادر والمراجع

و

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع والملاحق

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

. الحناوي، د.محمد صالح. **الإدارة المالية والتمويل**. مصر: الدار الجامعية. ١٩٩٩م.

. ترجمة المهندس علي يوسف علي. **تحليل وتصميم نظم المعلومات** . الطبعة الأولى/ فبراير ١٩٩٨.

- Cuarles R. Kuehl and Peggy A. Lambing: **SMALL Business Planning and Management**. The Dryden Press Horcourt brace college. Third Edition. ١٩٩٤.

- Kenneth C. Landon & Hone P.London: **Management Information System, Organization and Technology**, Prentice Hall, Fourth Edition.

- Longenecker : **Management An Enterpreneurial Emphasis** South Western Publishing Co., Nineth Edition, ١٩٩٤.

ثانيا: الأبحاث

١ - أبو عياش، لينا. النتشة، آيات. بحث بعنوان "**دراسة مفاهيم نظام إدارة الجودة ISO ٩٠٠٠ وتطبيق دليل الجودة على شركة ريم سبورت**" بحث بكالوريوس جامعة بوليتكنك فلسطين.٢٠٠٠.

٢- أبو اسنينة، يونس. الحرباوي، سائد. بحث بعنوان "**دراسة تحليلية وتطويرية لمستشفى الأهلي في الخليل**" بحث بكالوريوس جامعة بوليتكنك فلسطين.١٩٩٩.

٣- الحرباوي، فريدة إدريس. بحث بعنوان "المشاكل التي تواجه المشاغل والمنشآت الصغيرة" بحث بكالوريوس جامعة بيت لحم.١٩٩٢م.

٤- الدويك، رومل يوسف. بحث بعنوان "تجربة بنك الأردن في برنامج اقراض المشاريع الصغيرة". بحث بكالوريوس جامعة الخليل. ١٩٩٨م.

٥- صومان، محمد. بحث بعنوان "المشاريع الصغيرة" . بحث بكالوريوس جامعة بيت لحم.١٩٩٢م.

٦- عبد الرزاق، دكتور عمر. بحث بعنوان "المشاريع المنزلية في شمال الضفة الغربية". مركز بيسان للبحوث والإنماء (مركز تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة).١٩٩٩م.

ثالثا : المقابلات الشخصية

اعتمد الباحثان بشكل كبير على المقابلة الشخصية مع الأطراف المختلفة كأحد أهم مصادر جمع المعلومات.

١- مقابلات شخصية مع مندوبي برامج الإقراض والتسهيلات في البنوك المحلية في مدينة الخليل.

٢- مقابلات مع العاملين في مجال المشاريع الصغيرة في مركز بيسان للبحوث والإنماء.

٢- الحرباوي، فريدة إدريس. بحث بعنوان "المشاكل التي تواجه المشاغل والمنشآت الصغيرة" بحث بكالوريوس جامعة بيت لحم.١٩٩٢م.

٣- الدويك، رومل يوسف. بحث بعنوان "تجربة بنك الأردن في برنامج اقراض المشاريع الصغيرة". بحث بكالوريوس جامعة الخليل. ١٩٩٨م.

٤- صومان، محمد. بحث بعنوان "المشاريع الصغيرة" . بحث بكالوريوس جامعة بيت لحم.١٩٩٢م.

٥- عبد الرزاق، دكتور عمر. بحث بعنوان "المشاريع المنزلية في شمال الضفة الغربية". مركز بيسان للبحوث والإنماء (مركز تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة).١٩٩٩م.

ثالثا: المقابلات الشخصية

اعتمد الباحثان بشكل كبير على المقابلة الشخصية مع الأطراف المختلفة كأحد أهم مصادر جمع المعلومات.

١- مقابلات شخصية مع مندوبي برامج الإقراض والتسهيلات في البنوك المحلية في مدينة الخليل.

٢- مقابلات مع العاملين في مجال المشاريع الصغيرة في مركز بيسان للبحوث والإنماء.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة بحث

بعنوان

البنوك التجارية المحلية وتمويل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل

تحية،

يقوم فريق البحث بدراسة حول "**البنوك التجارية المحلية وتمويل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل**"،وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في نظم المعلومات من كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات بجامعة بوليتكنيك فلسطين .

ومن أجل تحقيق هدف هذه الدراسة ،نرجو مساعدتكم بالتكرم بدراسة فقرات الاستبانة والإجابة عليها بدقة وموضوعية، لما لذلك من أهمية على نتائج الدراسة، واننا نؤكد لكم بأن المعلومات والبيانات الواردة في هذه الاستبانة ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي وستحاط بالسرية التامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

فريق البحث

لؤي هاني

محمد العلي

يرجاء وضع إشارة (✓) بجانب مربع الإجابة أو الإجابات المناسبة، أو الإجابة في المكان المخصص.

القسم الأول: بيانات عامة

- اسم البنك: _____ .
- سنة الإفتتاح في مدينة الخليل: _____ .
- عدد الفروع في مدينة الخليل: _____ .
- العنوان: _____ .
- رقم الهاتف: _____ .
- الوظيفة:

☐ المدير ☐ نائب المدير ☐ سكرتير ☐ المراقب المالي

☐ محاسب ☐ مسؤول الإقراض ☐ موظف/ قسم التسهيلات

. المؤهل العلمي:

□ دكتوراه □ ماجستير □ بكالوريوس

□ دبلوم □ توجيهي □ غير ذلك _____ .

. سنوات الخبرة في البنك:

□ أقل من سنة □ ١-٥ سنوات

□ ٦-١٠ سنوات □ أكثر من ١٠ سنوات

. العمر:

□ ٢٠-٢٥ سنة □ ٢٦-٣٠ سنة □ ٣١-٣٥ سنة

□ ٣٦-٤٠ سنة □ ٤١-٤٥ سنة □ فوق ٤٥ سنة

. الجنس:

□ ذكر □ أنثى

. الحالة الاجتماعية:

□ متزوج □ أعزب

القسم الثاني: حجم تعامل البنوك مع المشاريع الصغيرة من حيث نوعها، ومجال عملها (القطاع الذي تعمل فيه)، وعمرها الزمني.

. ما حجم تعامل البنك مع المشاريع التالية:

حجم التعامل / المشروع	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً (نادر)
مشاريع كبيرة (شركات المساهمة)					
مشاريع متوسطة (شركات الأشخاص)					
مشاريع صغيرة (منشآت فردية)					

. ما حجم تعامل البنك مع منشآت القطاعات التالية:

حجم التعامل / القطاع	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً (نادر)	لا يوجد تعامل
الصناعي						
التجاري						
الخدماتي						
الإنشائي						
السياحي						
الزراعي						

جم تعامل البنك مع المشاريع التالية من حيث عمرها الزمني:

حجم التعامل	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً (نادر)
مراد إقامتها (في طور التأسيس)					
ئمة عمرها ١-٥ سنوات					
ئمة عمرها ٦-١٠ سنوات					
ئمة عمرها ١٠ سنوات فما فوق					

ر الثالث: نوع التسهيلات والإرشادات التي يقدمها البنك، والإجراءات
انات والكفالات التي يطلبها البنك، ونوع القروض التي تطلبها
اريع الصغيرة.

نوع التسهيلات التي يقدمها البنك:

□ المرابحات (أي سلعة) □ الاعتمادات المستندية

□ جاري مدين (كشف حساب) □ الفيزا

والإجراءات والضمانات والكفالات التي يطلبها البنك لمنح القروض للمشاريع
لصغير.

الإجراءات التي يطلبها البنك لمنح القروض للمشاريع الصغيرة:

□ جدوى اقتصادية للمشروع

□ بيان الأملاك والممتلكات

□ زيارة للمشروع

□ كل ما ذكر

الضمان الذي يطلبه البنك:

□ كفالة بنكية

□ كفالة شخصية

□ السمعة التي يتمتع بها الشخص أو المشروع

□ كل ما ذكر

□ شيكات

وجود دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تؤثر على قرار منح القرض بشكل:

□ كبير جداً □ كبير □ متوسط

□ قليل □ قليل جداً (نادراً)

نوع القروض التي تمنحها البنوك للمشاريع الصغيرة

□ قروض طويلة الأجل □ قروض متوسطة الأجل

□ قروض قصيرة الأجل □ كل ما ذكر

نوع القروض التي تطلبها المشاريع الصغيرة

□ قروض طويلة الأجل □ قروض متوسطة الأجل

□ قروض قصيرة الأجل □ كل ما ذكر

سم الرابع: حجم التسهيلات والإرشادات التي يقدمها البنك، والإجراءات
ضمانات والكفالات التي يطلبها البنك، ومدى إقبال المشاريع الصغيرة على
ك للحصول على القروض.

بشكل	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً (نادر)
م التسهيلات والإرشادات التي يقدمها ك					
دات والضمانات والكفالات التي لبها البنك					
ة إقبال المشاريع الصغيرة على البنك صولها على القروض					

سم الخامس: نسبة المشاريع التي يمولها البنك من جملة المشاريع
ي تتقدم بطلبات للحصول على قرض تمويلي، نسب الفائدة التي
ضاها البنك على القروض بالعملات المختلفة، وفترة سداد القرض، وقيمة
روض التي تمنح للمشاريع الصغيرة(معادلة بالدينار الأردني).

نسبة المشاريع التي يمولها البنك من جملة المشاريع التي تتقدم بطلبات للحصول على قرض تمويلي

بنسبة	١-١٥ %	١٥-٣٠ %	٣٠-٤٥ %	٤٥-٦٠ %	٦٠-٧٥ %	أكثر من ٧٥ %
المشاريع التي يمولها من جملة المشاريع تتقدم بطلبات للحصول قرض تمويلي						

نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك على القروض بالعملات المختلفة

نسبة الفائدة	أقل من ٥ %	٦-١٠ %	١١-١٥ %	١٦-٢٠ %	أكثر من ٢٠ %
ار الأردني					
ار الأمريكي					
قل الإسرائيلي					

فترة سداد القرض التي يمنحها البنك تتراوح ما بين

الفترة الزمنية	٦ أشهر- سنة	١-٢ سنة	٢-٣ سنة	٣-٤ سنة	اكثر من ٤ سنوات
فصيرة الأجل					
متوسطة الأجل					
طويلة الأجل					

قيمة القروض التي يمنحها البنك للمشاريع الصغيرة تتراوح ما بين

الفترة الزمنية	١٠٠٠-٢،٠٠٠ دينار أردني	٢٠٠١ – ٥،٠٠٠ دينار أردني	٥،٠٠١ – ١٠،٠٠٠ دينار أردني	أكثر من ١٠،٠٠٠
فصيرة الأجل				
متوسطة الأجل				
طويلة الأجل				

سادس: أسئلة عامة متفرقة.

فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة، يمكن تلخيص الدور الاقتصادي والاجتماعي

بشكل	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً (نادر)
مشاريع صغيرة جديدة في مدينة					
مشاريع صغيرة قائمة في مدينة					
من البطالة في مدينة الخليل					

يعتقد البنك أن للدين والعادات والتقاليد في مدينة الخليل أثراً سلبياً على إقبال

شاريع الصغيرة على البنوك لطلب القروض بشكل:

☐ كبير جداً ☐ كبير ☐ متوسط

☐ قليل ☐ قليل جداً (نادراً)

هل يوجد في البنك دائرة نظم معلومات؟

☐ لا

بشكل	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً (نادر)
الجواب					
دى تأثيرها في قرار التمويل					
إيجابي يكون					
البنك الحاجة لوجود دائرة نظم					
ان ضرورية بشكل					

أشكال توضيحية لنتائج تفريغ الاستبيان

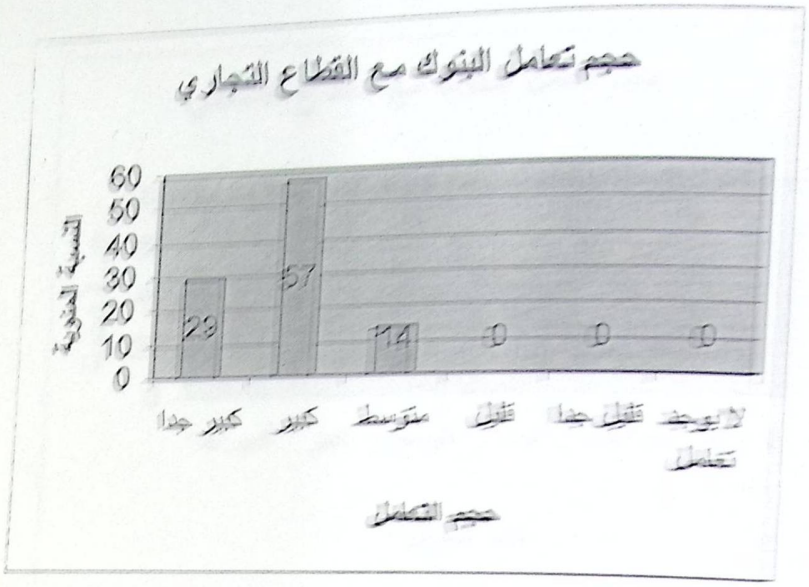

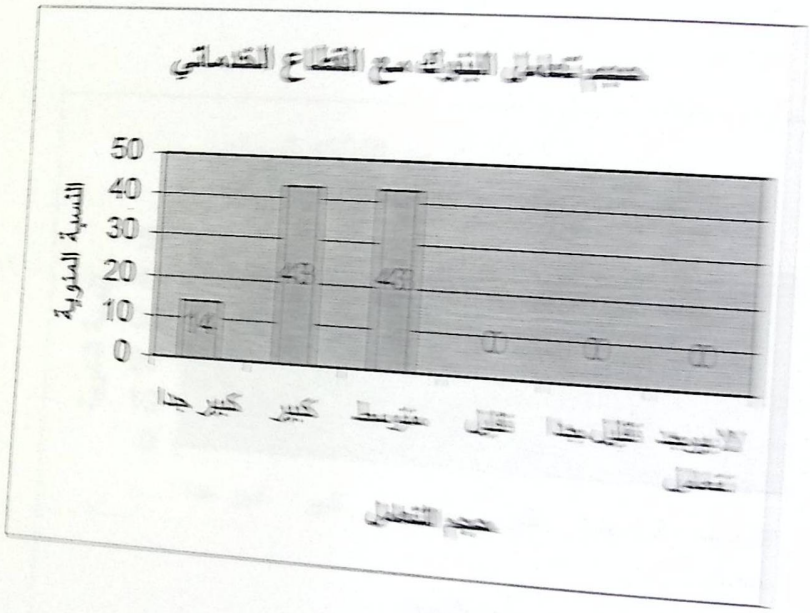

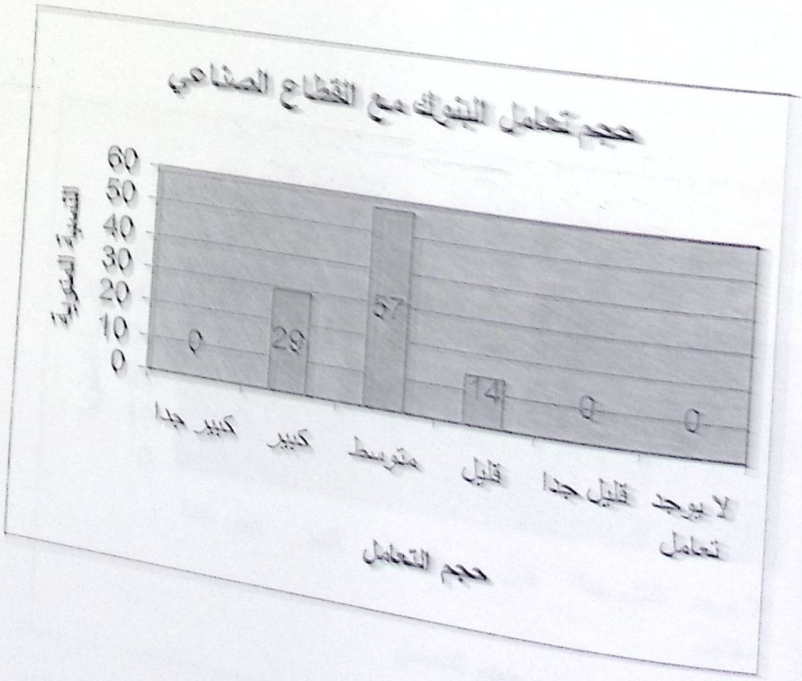

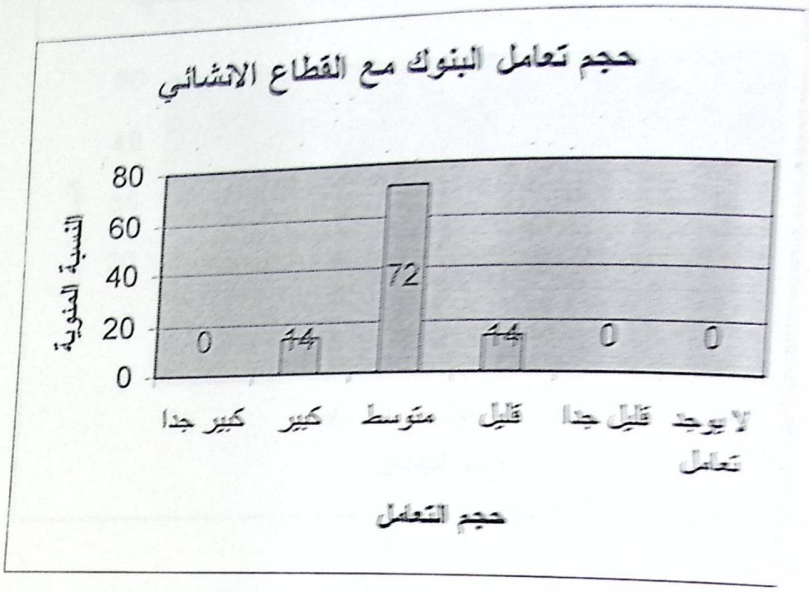
حجم تعامل البنوك مع القطاع الانشائي
النسبة المئوية
80
60
40
20
0
0
14
72
14
0
0
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
لا يوجد تعامل
حجم التعامل

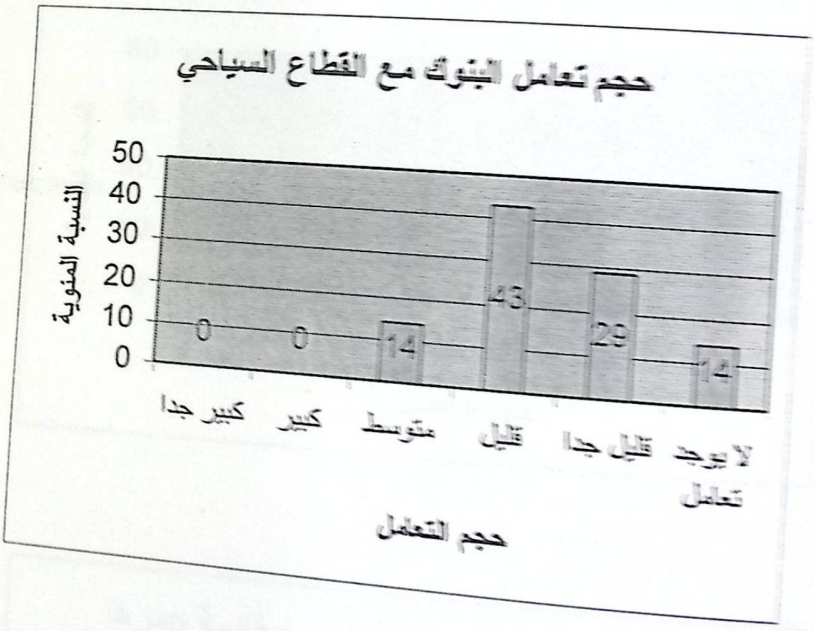
حجم تعامل البنوك مع القطاع السياحي
النسبة المئوية
50
40
30
20
10
0
0
0
14
43
29
14
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
لا يوجد تعامل
حجم التعامل

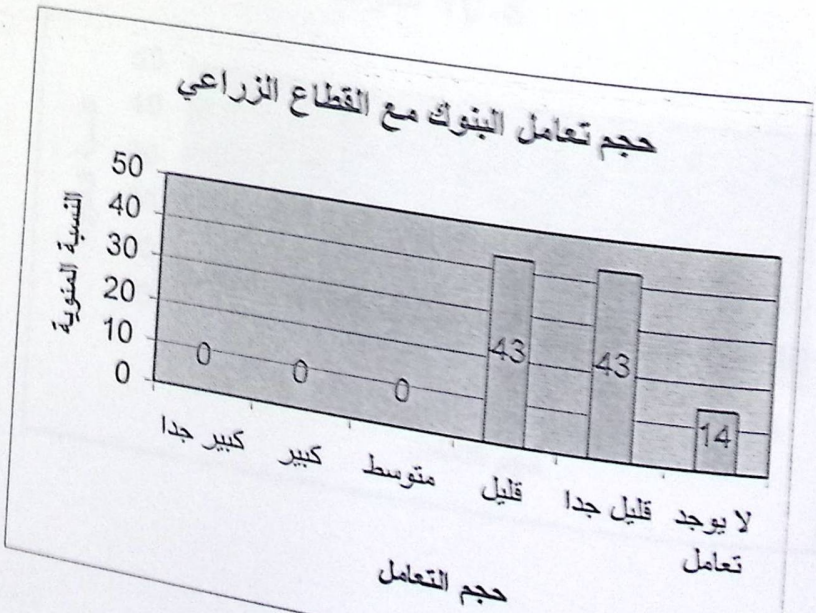
حجم تعامل البنوك مع القطاع الزراعي
النسبة المئوية
50
40
30
20
10
0
0
0
0
43
43
14
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
لا يوجد تعامل
حجم التعامل

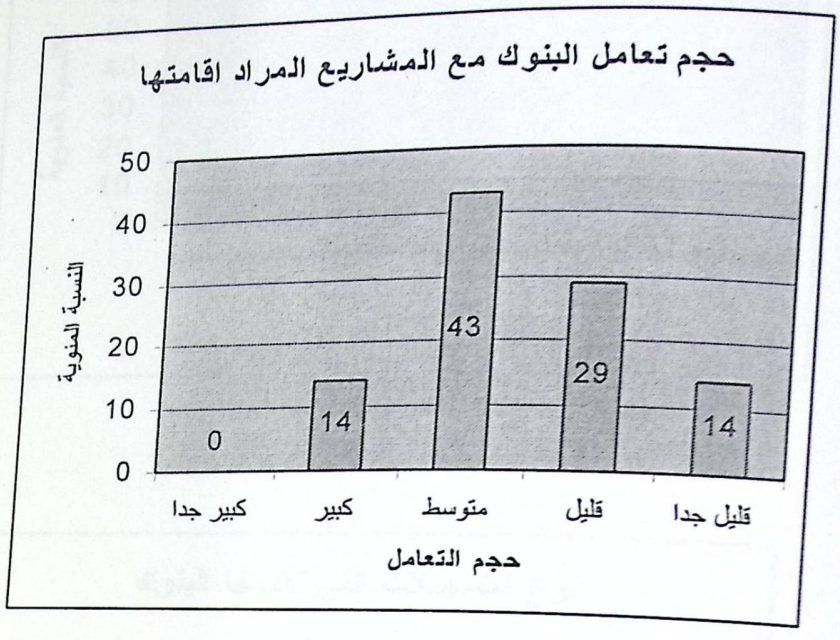
حجم تعامل البنوك مع المشاريع المراد اقامتها
50
40
30
20
10
0
النسبة المئوية
0
14
43
29
14
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
حجم التعامل

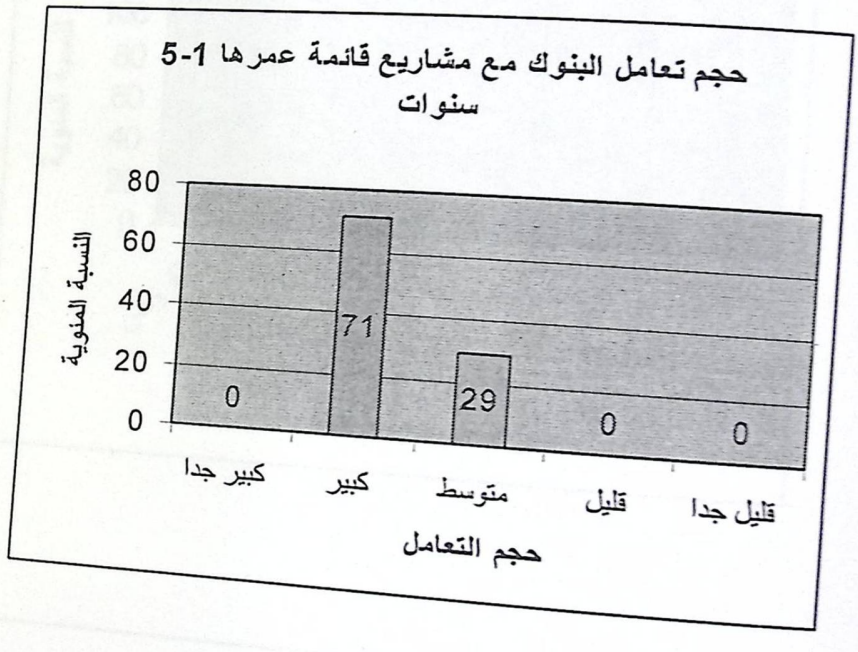
حجم تعامل البنوك مع مشاريع قائمة عمرها 1-5 سنوات
80
60
40
20
0
النسبة المئوية
0
71
29
0
0
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
حجم التعامل

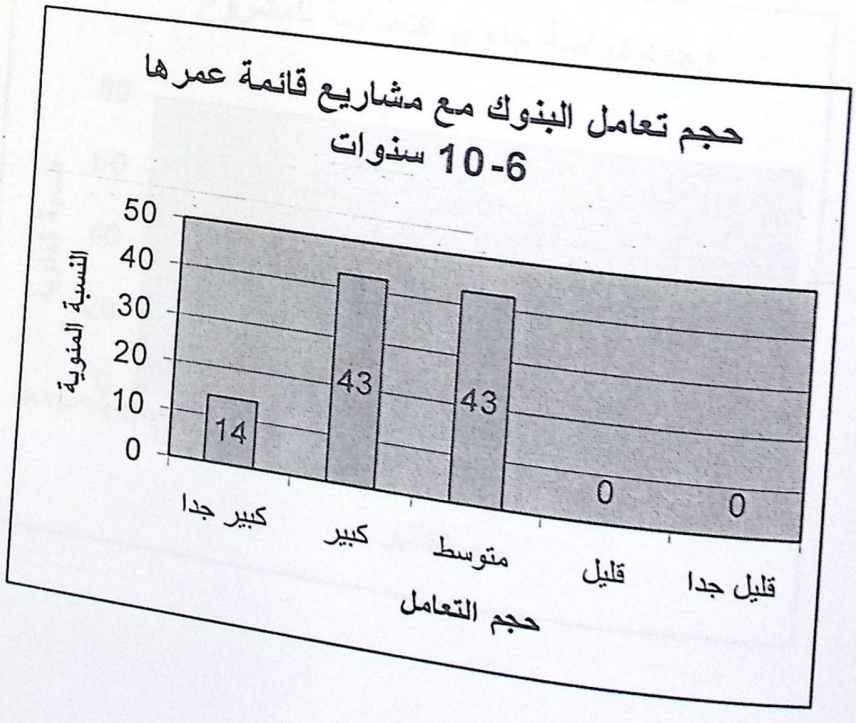
حجم تعامل البنوك مع مشاريع قائمة عمرها 6-10 سنوات
50
40
30
20
10
0
النسبة المئوية
14
43
43
0
0
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
حجم التعامل

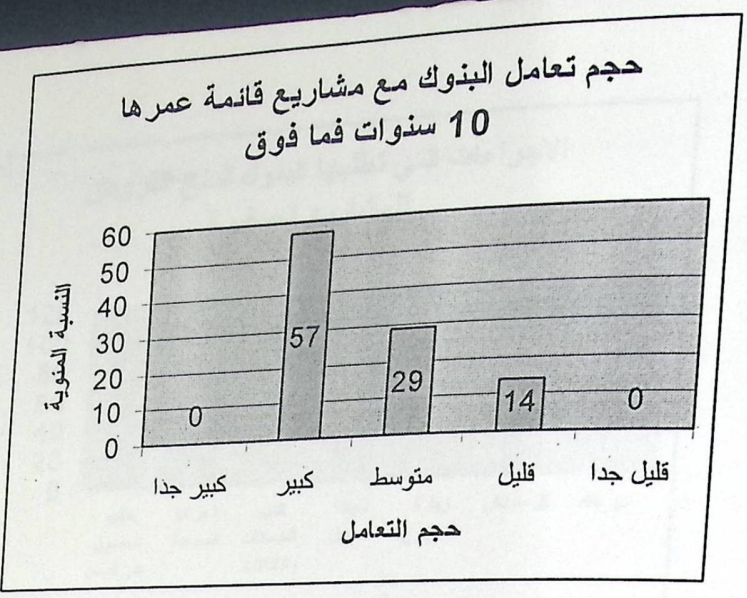
حجم تعامل البنوك مع مشاريع قائمة عمرها
10 سنوات فما فوق
النسبة المئوية
60
50
40
30
20
10
0
0
57
29
14
0
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
حجم التعامل

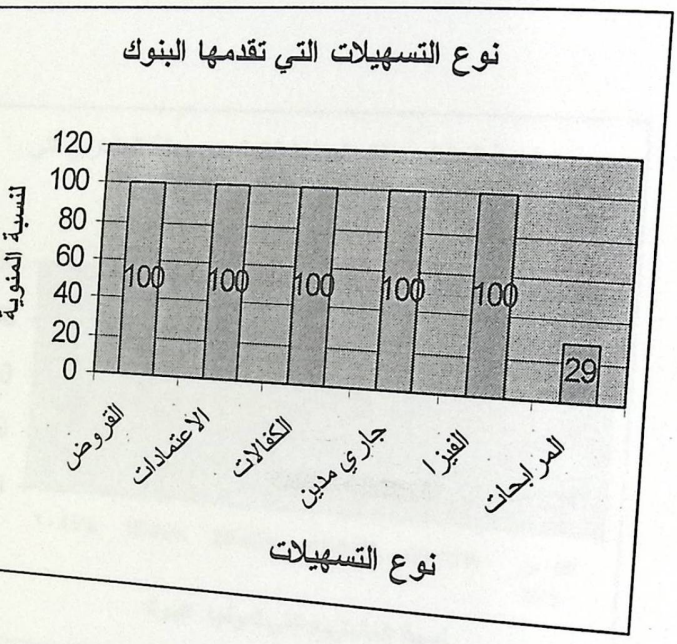
نوع التسهيلات التي تقدمها البنوك
النسبة المئوية
120
100
80
60
40
20
0
100
100
100
100
100
29
القروض
الاعتمادات
الكفالات
جاري مدين
الفيزا
المرابحات
نوع التسهيلات

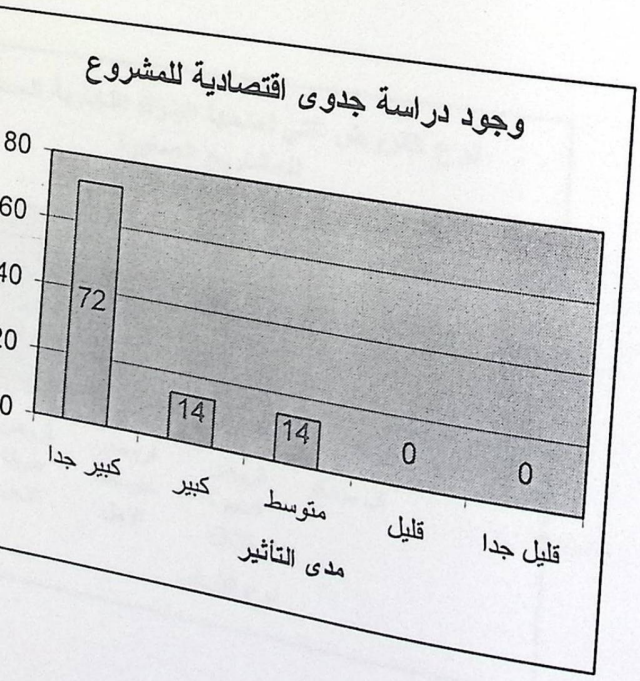
وجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع
80
60
40
20
0
72
14
14
0
0
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
مدى التأثير

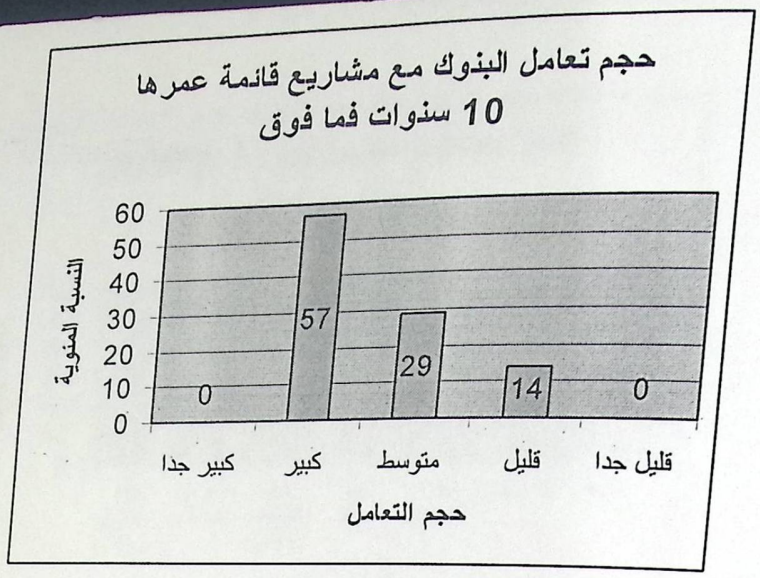
حجم تعامل البنوك مع مشاريع قائمة عمرها
10 سنوات فما فوق
النسبة المئوية
60
50
40
30
20
10
0
0
57
29
14
0
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
حجم التعامل

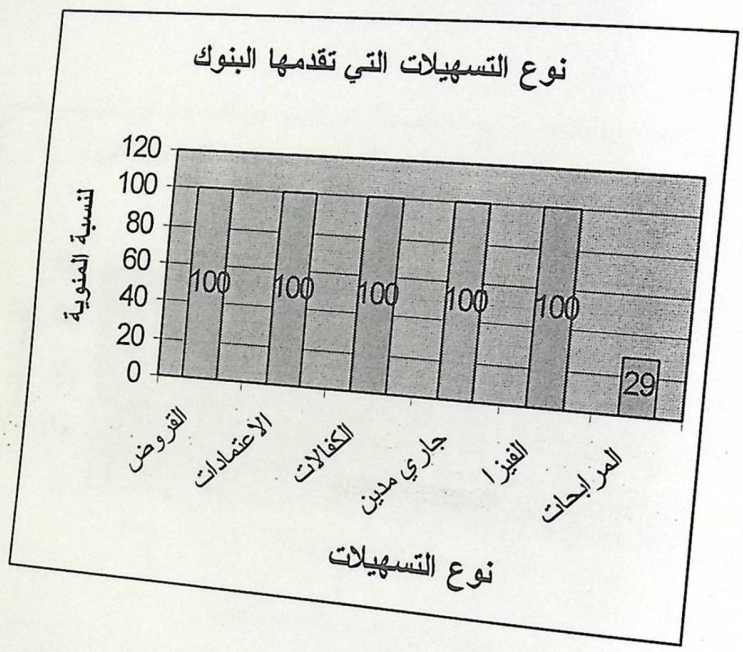
نوع التسهيلات التي تقدمها البنوك
النسبة المئوية
120
100
80
60
40
20
0
100
100
100
100
100
29
القروض
الاعتمادات
الكفالات
جاري مدين
الفيزا
المرابحات
نوع التسهيلات

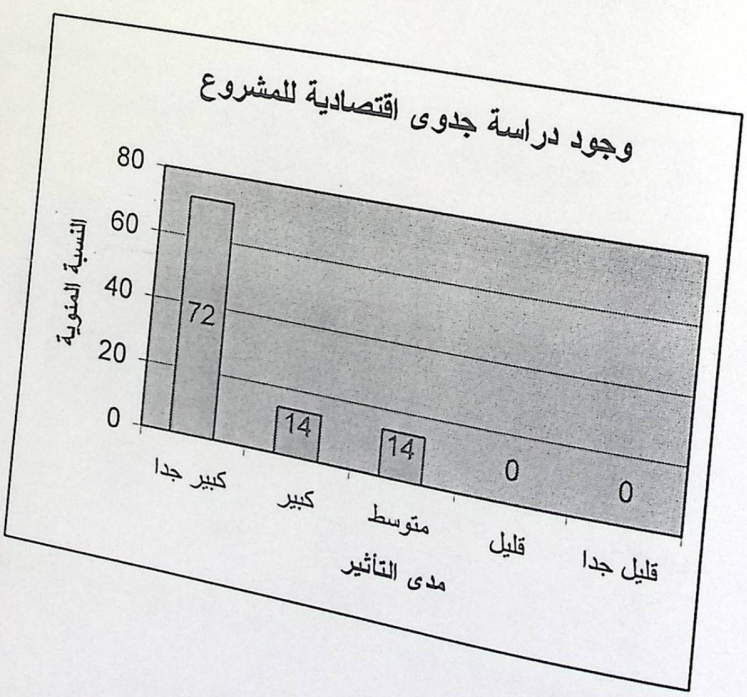
وجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع
النسبة المئوية
80
60
40
20
0
72
14
14
0
0
كبير جدا
كبير
متوسط
قليل
قليل جدا
مدى التأثير

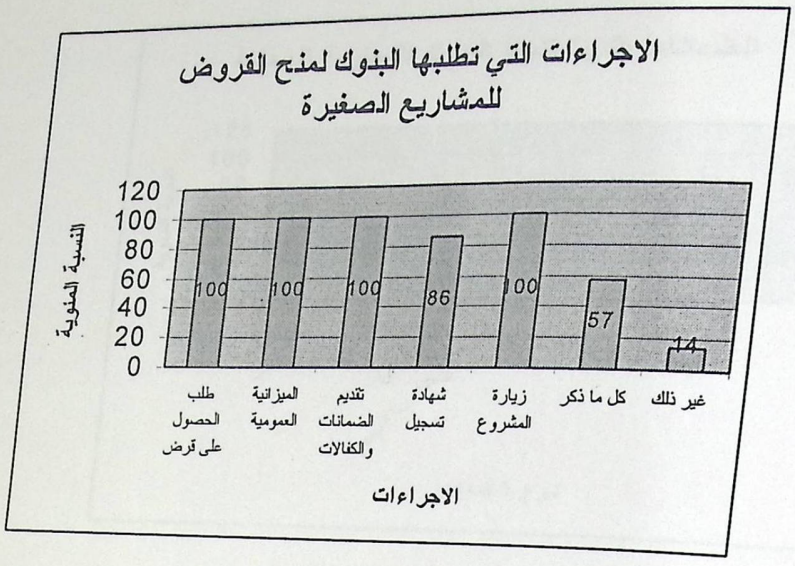
الاجراءات التي تطلبها البنوك لمنح القروض
للمشاريع الصغيرة
النسبة المئوية
120
100
80
60
40
20
0
100
100
100
86
100
57
14
طلب الحصول على قرض
الميزانية العمومية
تقديم الضمانات والكفالات
شهادة تسجيل
زيارة المشروع
كل ما ذكر
غير ذلك
الاجراءات

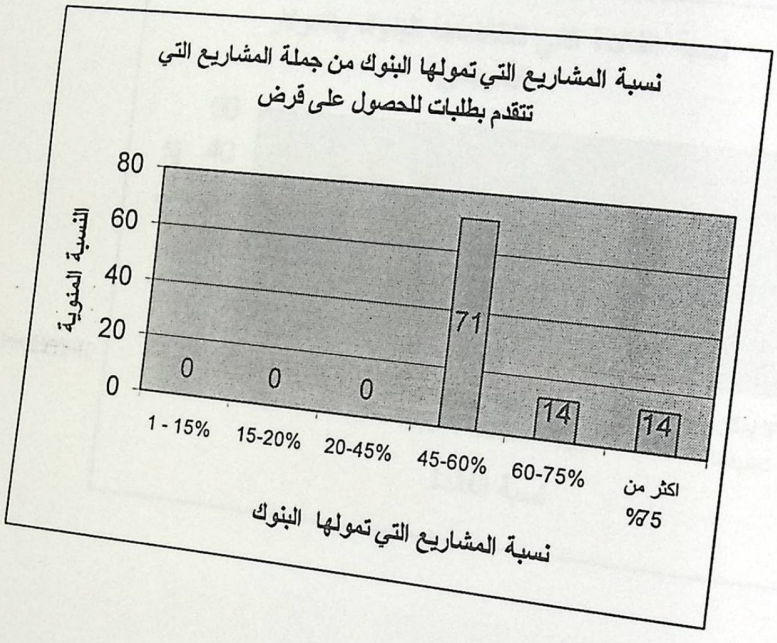
نسبة المشاريع التي تمولها البنوك من جملة المشاريع التي
تتقدم بطلبات للحصول على قرض
النسبة المئوية
80
60
40
20
0
0
0
0
71
14
14
1 - 15%
15-20%
20-45%
45-60%
60-75%
اكثر من %75
نسبة المشاريع التي تمولها البنوك

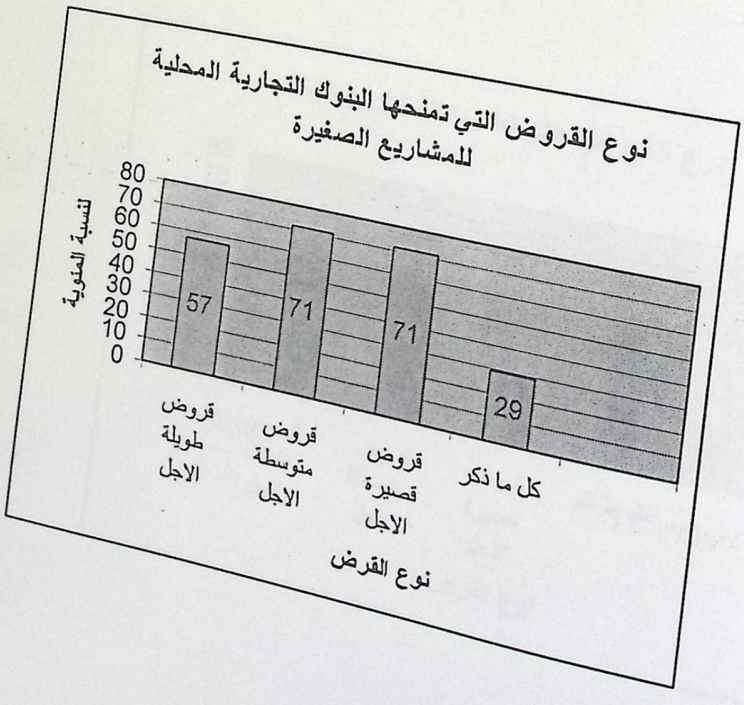
نوع القروض التي تمنحها البنوك التجارية المحلية
للمشاريع الصغيرة
النسبة المئوية
80
70
60
50
40
30
20
10
0
57
71
71
29
قروض طويلة الاجل
قروض متوسطة الاجل
قروض قصيرة الاجل
كل ما ذكر
نوع القرض

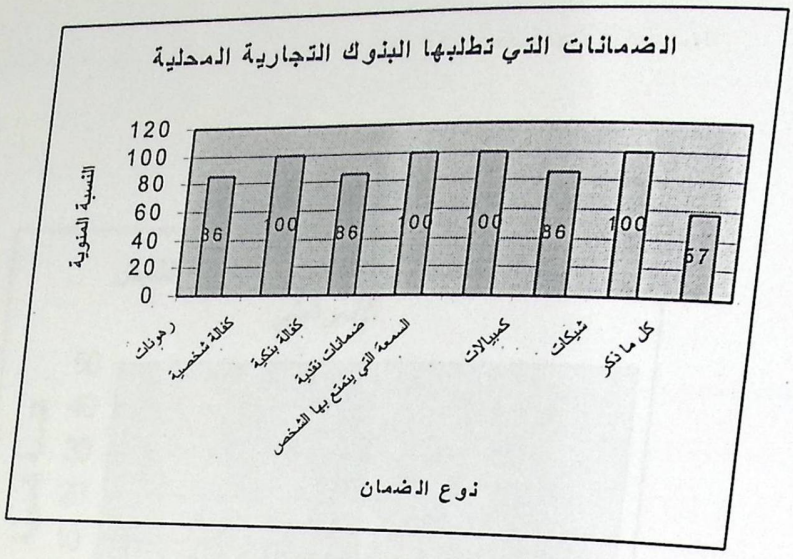
الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية المحلية
النسبة المئوية
120
100
80
60
40
20
0
86
100
86
100
100
86
100
67
رهونات
كفالة شخصية
كفالة بنكية
ضمانات نقدية
السمعة التي يتمتع بها الشخص
كمبيالات
شيكات
كل ما ذكر
نوع الضمان

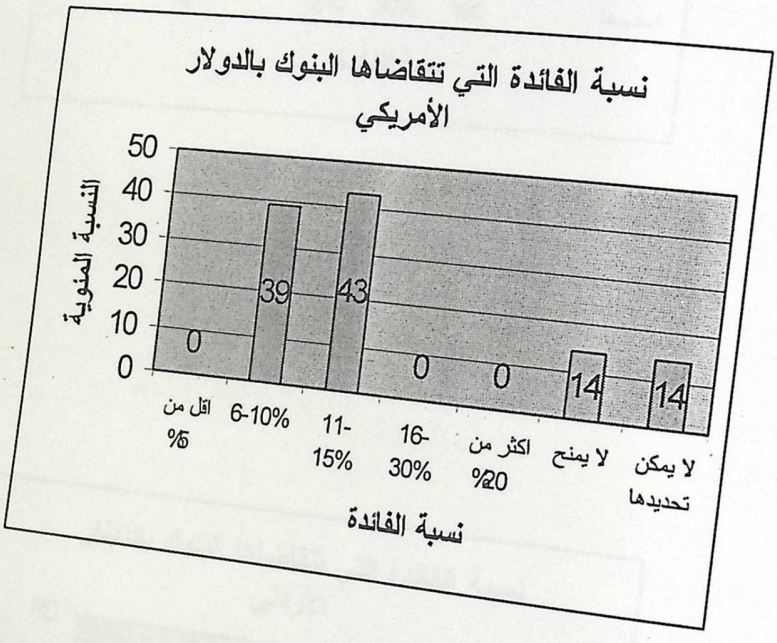
نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك بالدولار الأمريكي
النسبة المئوية
50
40
30
20
10
0
0
39
43
0
0
14
14
اقل من 5%
6-10%
11-15%
16-30%
اكثر من 20%
لا يمنح
لا يمكن تحديدها
نسبة الفائدة

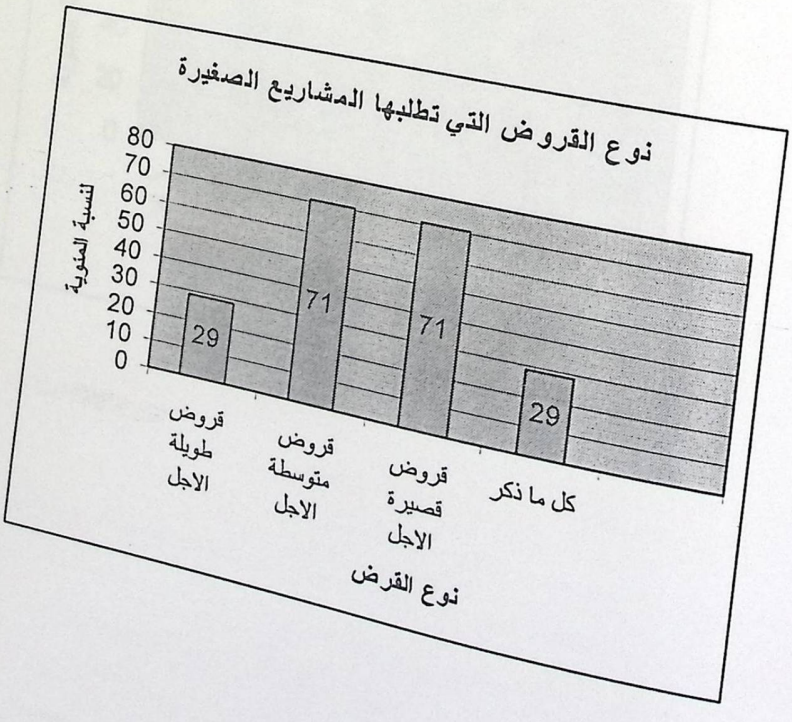
نوع القروض التي تطلبها المشاريع الصغيرة
النسبة المئوية
80
70
60
50
40
30
20
10
0
29
71
71
29
قروض طويلة الاجل
قروض متوسطة الاجل
قروض قصيرة الاجل
كل ما ذكر
نوع القرض

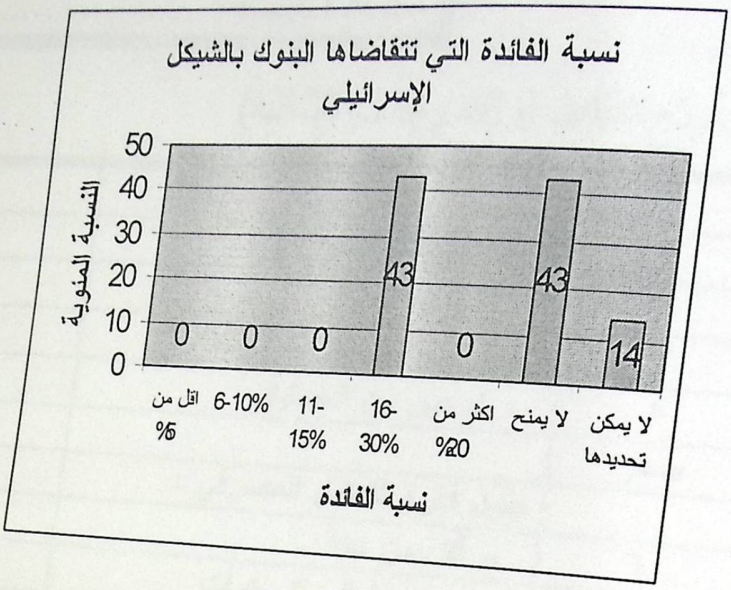
نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك بالشيكل الإسرائيلي
النسبة المئوية
50
40
30
20
10
0
0
0
0
43
0
43
14
اقل من 6%
6-10%
11-15%
16-30%
اكثر من 20%
لا يمنح
لا يمكن تحديدها
نسبة الفائدة

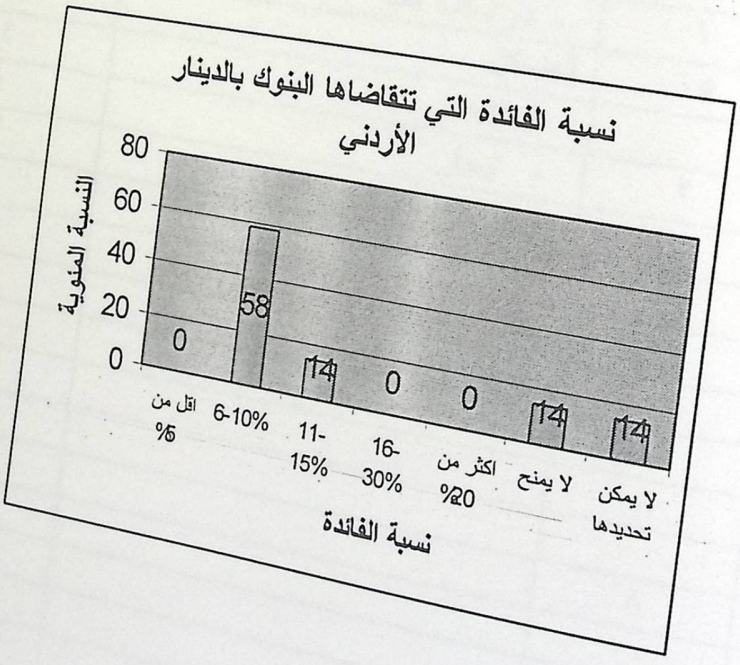
نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك بالدينار الأردني
النسبة المئوية
80
60
40
20
0
0
58
14
0
0
14
14
اقل من 6%
6-10%
11-15%
16-30%
اكثر من 20%
لا يمنح
لا يمكن تحديدها
نسبة الفائدة

رقم طلب القرض : .....
اسم العميل : .....
مكان عمله : .....

نموذج النقاط او (الدرجات الائتمانية)

:	٩	نوعية التعامل المصرفي :	
٣٠-٢١	٧	- لا يوجد تعامل	٠
٤٥-٣١	٥	- نوع واحد من الحسابات	٣
٥٨-٤٦	صفر	- نوعين من الحسابات	٦
أكثر من ٥٨		طول فترة التعامل المصرفي :	
الحالة الاجتماعية :	٦	- أقل من سنة	٢
عزب	٨	- من سنة إلى ٣ سنوات	٣
متزوج	١٠	- من ٣ – ٥ سنوات	٧
الزوجة عاملة		- أكثر من ٥ سنوات	٨
مصادر الدخل :		المستوى التعليمي (الثقافي):	
٥ راتب		- ثانويه عامه وما يعادلها	٣
	٧	- خريج جامعة / كلية متوسطة	٥
- من ٥٠٠ – ١٠٠٠ دينار	٩	- دراسات عليا	٧
- من ١٠٠١- ١٥٠٠ دينار	١٥	المسكن	
- من ١٥٠١ دينار – فما فوق		- ملك	٤
٥ دخول أخرى (من مصادر أخرى) :	٢	- ايجار	١
- اقل من ٥٠٠ دينار	٥	- ممنوح من جهة العمل	٣
- ٥٠٠ – ١٠٠٠ دينار	٨	الضمانات المقدمة :	١٢
- ١٠٠١ – ١٥٠٠ دينار	١٠	راتب محول	٣
- أكثر من ١٥٠١ دينار		شيك مؤجل السداد	
طبيعة العمل الحالي :	١٠		
موظف	٨		
أعمال حرة			
طول فترة الاستمرار في العمل الحالي :	٨		
من ٣ سنوات – ٥ سنوات	١٠		
أكثر من ٥ سنوات			
جهة العمل :	٨		
قطاع حكومي	٥		
قطاع خاص	٣	المجموع النهائي :	
مؤسسة مملوكة			

- ضع دائرة حول العلامة التي تتناسب مع وضع العميل .
- ضع المجموع النهائي .
- اذا كانت العلامة تقل عن (٥٠) يعتذر للعميل مباشرة .

اسم الموظف :-
التوقيع :-
التاريخ :-

رقم طلب القرض : .....
اسم العميل : .....
مكان عمله : .....

نموذج النقاط او (الدرجات الائتمانية)

العمر :			
٢١-٣٠	٩	نوعية التعامل المصرفي :	
٣١-٤٥	٧	- لا يوجد تعامل	٠
٤٦-٥٨	٥	- نوع واحد من الحسابات	٣
أكثر من ٥٨	صفر	- نوعين من الحسابات	٦
الحالة الاجتماعية :		طول فترة التعامل المصرفي :	
أعزب	٦	- أقل من سنة	٢
متزوج	٨	- من سنة إلى ٣ سنوات	٣
متزوج وزوجة عاملة	١٠	- من ٣ – ٥ سنوات	٧
مصادر الدخل :		- أكثر من ٥ سنوات	٨
١. راتب		المستوى التعليمي (الثقافي):	
		- ثانويه عامه وما يعادلها	٣
من ٥٠٠ – ١٠٠٠ دينار	٧	- خريج جامعة / كلية متوسطة	٥
من ١٠٠١ – ١٥٠٠ دينار	٩	- دراسات عليا	٧
من ١٥٠١ دينار – فما فوق	١٥	المسكن	
٢. دخول أخرى (من مصادر أخرى) :		- ملك	٤
أقل من ٥٠٠ دينار	٢	- ايجار	١
٥٠٠ – ١٠٠٠ دينار	٥	- ممنوح من جهة العمل	٣
١٠٠١ – ١٥٠٠ دينار	٨	الضمانات المقدمة :	
أكثر من ١٥٠١ دينار	١٠	راتب محول	١٢
طبيعة العمل الحالي :		شيك مؤجل السداد	٣
موظف	١٠		
أعمال حرة	٨		
طول فترة الاستمرار في العمل الحالي :			
من ٣ سنوات – ٥ سنوات	٨		
أكثر من ٥ سنوات	١٠		
جهة العمل :			
قطاع حكومي	٨		
قطاع خاص	٥		
مؤسسة مملوكة	٣	المجموع النهائي :	

- ضع دائرة حول العلامة التي تتناسب مع وضع العميل .
- ضع المجموع النهائي .
- اذا كانت العلامة تقل عن (٥٠) يعتذر للعميل مباشرة .

اسم الموظف:-
التوقيع :-
التاريخ :-

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة حول الحلال والحرام
فى فوائد القروض

مما لاشك فيه ولا مماراة ، أن الأصل فى الأشياء الإباحة ، ولاحرمة ! إلا بنص ، وأن الحرام ماحرمه الله ورسوله ، لقوله صلى الله عليه وسلم "ألا إنى أحل مثل ما أحل الله وأحرم مثل ما حرم الله" ، وإن أول تحريم كان تحريم الله على آدم وحواء أكلهما من شجرة معينة ، "ولاتقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين"، والمحرم هو الممنوع تداوله شرعا وقانونا ، وعكس المنع الإباحية .

والعالم كله فى الماضى والحاضر تعامل ويتعامل فى أنواع شتى من المعاملات ، منها القرض والسلف والرهن والإجارة ، مما لاتتحقق مصالح العباد وتصلح الحياة إلا بها ولاغنى عنها .

وإن الفقراء والمعوزون أكثر الناس ومايزالون أشدهم حاجة إلى السلف والقرض والرهن وغيره ، وقد عرف إستلاف الدقيق ، والقمح ، والشعير، والتمر، والزبيب واقتراض الأموال والذهب والفضة ، حتى الملابس فى ظروف معينة ، ثم تود ، أو يردها حين ميسرة ولآجل مسمى بينهم ، وكان المرابون ينتهزون حاجة المحتاج ، وضرورة المضطر فيجعلون منها فرصة لأكل أموالهم عن طريق الربا فيعطونهم الفقراء والمعوزون ، بفضل أى بزيادة محددة عند إستيفائهم لما أسلفوه لهم ، أو بزيادة محددة على المال المقترض عند رده ، ويسمى هذا الربا بربا الفضل وربا النسيئة ، وهذا الأخير قد يفرض عند عدم مقدرة المدين على سداد الدين ، فيقول المقرض للمقترض إما أن تقضى "تسد دينك" وإما أن تربى وأنسى لك أى أؤجل مع الزيادة التى هى الربا ، وكان يسمى ربا النسيئة ، وكان يصل إلى حد أن يصبح أضعافا مضاعفة ، وهو من أشد أنواع الربا حرمة .

وكم خربت بيوت وزادت أسر فقرا على فقر بسبب هذا النوع من أنواع إستغلال سلب مال الآخرين بغير حق .

ومن المفروض شرعا ، وعقلا وإنسانية ورحمة بذوى الحاجات وأصحاب الضرورات أن يتصدق الموسرون على المعسرين بما أقرضوهم لعدم قدرتهم على السداد أو على أقل تقدير أن يرحموهم بالصدقة عليهم بعدم فرض الربا عليهم، فالمقترض فى هذه الحالة لايقترض لتجارة أو إقامة صناعة ، أو إنماء حرفة ، حتى تكون هناك منافع متبادلة بين الدائن والمدين ، ولهذا حرمه الله فى قوله فى سورة الروم آية ٣٩ " ما آتيتم من ربا ليربوا فى أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله ، فأولئك هم المضعفون".

ولقد روت كتب السنة ، وتفسير القرآن الكريم فى الحديث عن الربا محمد بن أبى حنيفة عن عطية العوفى ، عن أبى سعيد الخدرى ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب وزنا يوزن ، مثلا بمثل ، يدا بيد والفضل الزيادة" ربا ، والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بمثل يدابيد والفضل ربا ، والحنطة بالحنطة كيلا بكيل مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا ، والملح بالملح مثلا بمثل كيلا بكيل يدا بيد والفضل ربا ، والتمر بالتمر مثلا بمثل كيلا بكيل يدا بيد والفضل ربا ، فاذا إختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم".

هذا والملاحظ فى الحديث الشريف أنه ركز على أهم مايحتاجه الناس سلفا من بعضهم لبعض فركز على المطعومات ، الذهب ، والفضة ، ومنه يتضح أن الإسلام يحرم فرض القادر على المقتر المعوز تبعة فى شكل زيادة يردها فضلا عن الأصل ، وهو غير مالك للأصل ، فكيف بالزيادة عليه ! وخاصة وأنه لن يستثمر ما أسلفه له المرابى حتى تصير فى حكم تجارة مشتركة بينهما ، فما إلتمس الغذاء إلا لحاجة ، أو ضرورة دفعته إلى أن يقصد غيره ناويا السداد عند ميسرة ، ولقد إعتبر المرابو من هذا النوع من الربا بمثابة التجارة ، وإنه بيع على أجل ، وأن مازادوه أو فرضوه بسبب النسيئة إستغلال لضعف الضعفاء، وعوز الفقراء والمساكين ، وتناسوا ما

ل عليهم من حقوق فرضتها صلة الرحم والجوار ، وأخيرا صلة الدين الذى
يهم على الهدى .

ى هذا أنزلت الآية الكريمة رقم ٢٧٥ من سورة البقرة "الذين يأكلون الربا
قومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع
ع الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فإنتهى فله ما
ى وأمره إلى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، يمحق الله
ربا ويربى الصدقات ، والله لايحب كل كفار أثيم" ولقد هدد الله بعد ذلك المرابين
لى الربا طواعية بلا ضرورة فى قوله تعالى "يمحق الله الربا ويربى (أى ينمى
ـ) الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم".

صاحب الضرورة محتاج وإستغلاله نوع من أنواع الكفر بمبادئ الدين التى ترعى
ع الناس بعضهم على بعض وتحمى الضعيف من جور القوى .

ين هنا فإنه لاجدال إطلاقا فى تحريم ربا الفضل المشار إليه فى الحديث الشريف
ربا الزيادة سواء كانت مفروضة عند الإتفاق على القرض أو السلف أو كانت
سيئة التى تتسبب فى جعل الدين أضعافا مضاعفة ، والله تعالى يقول فى سورة
ن عمران {١٣٩} "يأيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة وإتقوا الله
كم تفلحون وإتقوا النار التى أعدت للكافرين ، وأطيعوا الله والرسول لعلكم
رحمون".

نشأة البنوك إستجدت معاملات ، وأنواع شتى لإستثمار الأموال وأصبحت البنوك
مثابة قلب للإقتصاد فى بلاد العالم كله ، وصارت الأموال بمثابة الدماء تجرى فى
ن أبدان هذه البنوك ، وإذا توقفت ، أصيب الإقتصاد بشلل قد يؤدى إلى سوء
لعاقبة .

ثم جرت المناقشات وعقدت المؤتمرات وتعددت الندوات لدراسة موقف الإسلام من
معاملات البنوك ، وصار حال الدارسيين ، وأصحاب الرآى حال الثوب الممزق
يرى كيف تنتفع به فمن قائل بحرمة كل التعاملات ، ومن قائل

بل معظمها ، ومن قائل بحرمة القروض فقط إذا إقترنت بفائدة ، وأن الفائدة حرام
إذا كانت محددة ، وإذا لم تكن محددة فهى حلال ، وأفتى البعض بأنها حرام مطلقا
وكل حزب بما لديهم فرحون" .

وإن نظرة فى هذه الخصومة لتوحى بتعارض الآراء ،وتعارض الأراء يسقط الإلتزام
بها ، ولست أدرى ماقيمة أن تعوم الفائدة أو تحدد ، وأيهما أطيب للنفس وأرضى
بها، ومعروف شرعا أن المؤمنين عند شروطهم .

والمستثمر لما له عن طريق البنك أضعف الشريكين ، وحقه مضمون ، وماله
مضمون ولاإستغلال من جهة للبنك كشخص معنوى ، وأصل تحريم الربا سببه
الإستغلال الضغيف، والبنك هو الذى يفرض على نفسه ، ويحدد القيمة حتى لايكون
هناك ، وأصل التشدد هنا راجع إلى مقالة وردت فى كتب التفسير فى الحديث عن
الربا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال :"إن آية الربا من آخر مانزل من
القرآن الكريم وإن النبى صلى الله عليه وسلم قبض قبل أن يبينه لنا ، فدعوا الربا
والريبة ، والعبارة الأخيرة ليست فرضا ، ولا قانونا وإنما هى مجرد رآى لعمر
رضى الله عنه حيث لم تتسع المعاملات بهذا الشكل التى هى عليه الآن ، حيث كانت
فى عصره محدوده ... ويمكن تلافيها .

إن الناس ليتساءلون عن مصير أموالهم التى لايحسنون إستثمارها ، حيث
يجيدون صنعة ولايتقنون حرفة وقد يكونون كبار السن لاتسعفهم سنهم أو أرامل
كن صغارا وليس لهن عمل أو دخل ، ولديهم مال من ميراث أو مكافأة أو غيرها ،
كن يستثمرون أموالهم ، ليستطيعوا أن يعيشوا من دخلها ، ويدخلوا الحياة من
أبوابها ولاضمان عند ترك المال لمستثمر فرد ، حيث ضاعت أسر وشردت بسبب
ضياع المستثمرين فى مال إخوانهم وأخواتهم وحتى فى مال اليتامى ،وأيهما
أضمن ؟ البنك بما ثبت أنه الركن الآمن أم غيره ممن لاضمان لديهم؟

وفى هذا المنطلق فإن الحديث عن البنوك يقودنا إلى الحديث عن القروض التى
يمنحها المستثمرين أصحاب المشروعات الكبيرة والصغيرة والتى من شأنها ، أنها

تحقق مصالح للأمه بعامة ولأصحابها بوجه خاص ، وأنها تسد الكثير من أبواب الشر التى تسببها البطالة ، وسوء الحالة الإقتصادية والتى ذقنا ونذوق مرارتها فى أغلب بلاد العرب والمسلمين ،والتى إستشرت وتركت بصماتها فى كل مكان .

وإننا ندرك جميعا أن الحالة الإقتصادية السيئة فى بلاد المسلمين دفعت ببعض الشباب إلى تأجير أنفسهم كعملاء لأعداء بلادهم ، يسرقون ويقتلون ويستحلون لأنفسهم ماحرم الله ، حتى أعلن بعضهم أنه يفعل ما يفعل بإسم الدين ، والدين من أعمالهم براء .

ولقد إنتشر الزنا وإغتصاب النساء بسبب عدم القدرة على الزواج الذى يعصم المسلم من الخطيئة ومن الدراسات الإجتماعية التى أجريت على بعض المتطرفين فكريا وسياسيا تبين أن الحرمان من أهم العوامل المؤثرة فيهم ، وأنه سبب هام يولد الحقد عند الكثيرين منهم ، ومن هنا ، فقد أصبح إشغال هؤلاء بالعمل المثمر البناء وتوفير حياه عملية كريمة عن طريق حثهم على إستثمار وقتهم فى مشروعات نافعة عن طريقها يبنون حياتهم ويؤسسون لمستقبلهم وأن ذلك لايتم إلا بتوفير المال اللازم لهذه المشروعات ، ولما كان المال بيد الموسرين وأنه فى الغالب لايرضون بإقراض أموالهم دون ثمرة تعود عليهم ، ولكونهم أصحاب مؤسسات عليها تكاليف ومصاريف لايمكن الوفاء بها إلا إذا عادت عليهم بأموالهم بما يوفى ذلك ، علاوة على أن قيمة العملة إلى النقصان أقرب منها إلى الزيادة ، نظرا لإرتفاع أسعار السلع بصفة دائمة ، مما يسبب خسارة كبيرة لأصحاب الأموال والبنوك على سواء .

ولتحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين ، وإثراء المنافع العامة للأمة وتنمية طاقات الشباب والكبار ذوى الخبرة ، فإن الكثيرين من العلماء الكبار كابن تيمية ، وابن قدامة ، وإبن رشد وإبن حزم ومن يناصرون رأيهم يبيحون القرض بفائدة إذا كان لمصلحة المقترض ويعود بالنفع فى النهاية على الناس معظمهم .

يقول شيخ الإسلام إبن تيمية : إن ما فيه المصلحة ، ولايتم المعاش إلا به ، فتحريمه حرج وهو منتف شرعا ،ويؤيد هذا القول الإمام موفق الدين بن قدامة في نفس المعنى حيث يقول إن مافيه مصلحة بغير ضرر لأحد فهو جائز ، وإن الشرع لم يرد بتحريم المصالح التى لامعثرة فيها وإنما يرد بمشروعيتها ، {الجزء الرابع ص ٣٦٠ من المغنى} .

وعلى هذا فإننا نضع أمام المستمع هذه الآراء للمتشددين ، والمتوسطين حيث يحرم الأخيرون ما هو واضح تحريمه ، ويحلون مافيه مصلحة العباد ودفع الفساد ، وهم أنصار المصلحة المرسلة ، وسد الذرائع ، والآخذون بروح الدين والنظرة الواقعية لحياة بنية التيسير ، عملا بالحديث الشريف :" يسروا ولا تعسروا ، ولن يشاد الدين أحدا إلا غلبه" ، وإنما الأعمال بالنيات ولكل إمرئ مانوى ، وفي الحديث الشريف :" إذا إجتهد العالم فأصاب فله أجران ، وإذا إجتهد فأخطأ فله أجر " ، في الحديث أيضا :" إستفت قلبك ولو أفتاك الناس وأفتوك" .

قاسم السعيد محمد
وكيل الإدارة المركزية لأوقاف الإسكندرية
ورئيس إتحاد علماء المساجد

تحقق مصالح للأمه بعامة ولأصحابها بوجه خاص ، وأنها تسد الكثير من أبواب الشر التى تسببها البطالة ، وسوء الحالة الإقتصادية والتى ذقنا ونذوق مرارتها فى أغلب بلاد العرب والمسلمين ،والتى إستشرت وتركت بصماتها فى كل مكان .

وإننا ندرك جميعا أن الحالة الإقتصادية السيئة فى بلاد المسلمين دفعت ببعض الشباب إلى تأجير أنفسهم كعملاء لأعداء بلادهم ، يسرقون ويقتلون ويستحلون لأنفسهم ماحرم الله ، حتى أعلن بعضهم أنه يفعل ما يفعل باسم الدين ، والدين من أعمالهم براء .

ولقد إنتشر الزنا وإغتصاب النساء بسبب عدم القدرة على الزواج الذى يعصم المسلم من الخطيئة ومن الدراسات الإجتماعية التى أجريت على بعض المتطرفين فكريا وسياسيا تبين أن الحرمان من أهم العوامل المؤثرة فيهم ، وأنه سبب هام يولد الحقد عند الكثيرين منهم ، ومن هنا ، فقد أصبح إشغال هؤلاء بالعمل المثمر البناء وتوفير حياه عملية كريمة عن طريق حثهم على إستثمار وقتهم فى مشروعات نافعة عن طريقها يبنون حياتهم ويؤسسون لمستقبلهم وأن ذلك لايتم إلا بتوفير المال اللازم لهذه المشروعات ، ولما كان المال بيد الموسرين وأنه فى الغالب لايرضون بإقراض أموالهم دون ثمرة تعود عليهم ، ولكونهم أصحاب مؤسسات عليها تكاليف ومصاريف لايمكن الوفاء بها إلا إذا عادت عليهم بأموالهم بما يوفى ذلك ، علاوة على أن قيمة العملة إلى النقصان أقرب منها إلى الزيادة ، نظرا لإرتفاع أسعار السلع بصفة دائمة ، مما يسبب خسارة كبيرة لأصحاب الأموال والبنوك على سواء .

ولتحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين ، وإثراء المنافع العامة للأمة وتنمية طاقات الشباب والكبار ذوى الخبرة ، فإن الكثيرين من العلماء الكبار كابن تيمية ، وابن قدامة ، وابن رشد وابن حزم ومن يناصرون رأيهم يبيحون القرض بفائدة إذا كان لمصلحة المقترض ويعود بالنفع فى النهاية على الناس معظمهم .

يقول شيخ الإسلام إبن تيمية : إن ما فيه المصلحة ، ولايتم المعاش إلا به ، فتحريمه حرج وهو منتف شرعا ،ويؤيد هذا القول الإمام موفق الدين بن قدامة في كتابه المغنى حيث يقول إن مافيه مصلحة بغير ضرر لأحد فهو جائز ، وإن الشرع لايرد بتحريم المصالح التى لامعثرة فيها وإنما يرد بمشروعيتها ، {الجزء الرابع ص ٣٦٠ من المغنى} .

وعلى هذا فإننا نضع أمام المستمع هذه الآراء للمتشددين ، والمتوسطين حيث يحرم الأخيرون ما هو واضح تحريمه ، ويحلون مافيه مصلحة العباد ودفع الفساد ، وهم أنصار المصلحة المرسلة ، وسد الذرائع ، والآخذون بروح الدين والنظرة الواقعية للحياة بنية التيسير ، عملا بالحديث الشريف :" يسروا ولا تعسروا ، ولن يشاد الدين أحدا إلا غلبه" ، وإنما الأعمال بالنيات ولكل إمرئ مانوى ، وفى الحديث الشريف :" إذا إجتهد العالم فأصاب فله أجران ، وإذا إجتهد فأخطأ فله أجر " ، فى الحديث أيضا :" إستفت قلبك ولو أفتاك الناس وأفتوك" .

قاسم السعيد محمد
وكيل الإدارة المركزية لأوقاف الإسكندرية
ورئيس إتحاد علماء المساجد

كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات

مكتب العميد

التاريخ : 2000/3/13

السيد/ مدير مركز بيسان للبحوث المحتـــرم

الموضوع : مساعدة الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يرجى منكم التكرم بمساعدة الطلبة

محمد صبحي العلي

لؤي هاني عبد المحسن

تخصص بكالوريوس نظم المعلومات لانجاز مشروع التخرج المتعلق حول دور البنوك التجارية في تمويـــل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل. شاكرين لكم تعاونكم معنا لخدمة طلبتنا ومجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحتـــرام

ق. أ. عميد الكلية

غسان عمر شاهين

كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات
مكتب العميد

تاريخ : 2000/3/13

السيد/ مدير مركز بيسان للبحوث المحتـــرم

الموضوع : مساعدة طلابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يرجى منكم التكرم بمساعدة الطلبة
محمد صبحي الحلو
لؤي هاني عبد المحسن
تخصص بكالوريوس نظم المعلومات لانجاز مشروع التخرج المتعلق حول حصر البنوك الاسئلة في
المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل. شاكرين لكم تعاونكم معنا

والسلام

كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات
مكتب العميد

التاريخ : 2000/3/13

السيد/ مدير بنك الاسكان المحتـــرم

الموضوع : مساعدة الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يرجى منكم التكرم بمساعدة الطلبة
محمد صبحي العلي
لؤي هاني عبد المحسن
تخصص بكالوريوس نظم المعلومات لانجاز مشروع التخرج المتعلق حول دور البنوك التجارية في تمويـــل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل. شاكرين لكم تعاونكم معنا لخدمة طلبتنا ومجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحتـــرام

ق. أ. عميد الكلية
غسان عمر شاهين

بسم الله الرحمن الرحيم

اتحاد الجامعيين/محافظة الخليل

بوليتكنيك فلسطين

University Graduates Union

Palestine Polytechnic Institute

(PPI)

كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات

مكتب العميد

التاريخ : 2000/3/13

السيد/ مدير البنك العربي المحتـــرم

الموضوع : مساعدة الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يرجى منكم التكرم بمساعدة الطلبة

محمد صبحي العلي

لؤي هاني عبد المحسن

تخصص بكالوريوس نظم المعلومات لانجاز مشروع التخرج المتعلق حول دور البنوك التجارية في تمويـــل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل. شاكرين لكم تعاونكم معنا لخدمة طلبتنا ومجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحتـــرام

ق. أ. عميد الكلية

غسان عمر شاهين

بسم الله الرحمن الرحيم

نقابة الجامعيين/محافظة الخليل

بوليتكنيك فلسطين

University Graduates Union

Palestine Polytechnic Institute

(PPI)

كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات

مكتب العميد

التاريخ : 2000/3/13

السيد/ مدير البنك العربي الاردني المحتـــرم

الموضوع : مساعدة الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يرجى منكم التكرم بمساعدة الطلبة

محمد صبحي العلي

لؤي هاني عبد المحسن

تتخصص بكالوريوس نظم المعلومات لانجاز مشروع التخرج المتعلق حول دور البنوك التجارية في تمويـــل المشاريع الصغيرة في مدينة الخليل. شاكرين لكم تعاونكم معنا لخدمة طلبتنا ومجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحتـــرام

ق. أ. عميد الكلية

غسان عمر شاهين